الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــــم العـــالي والبحـــث العلـــمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص:مالية و تجارة دولية

انعكاسات تراجع الإيرادات النفطية على اتجاهات التجارة الخارجية

دراسة حالة الجزائر 2016/2010

إعداد الطلبة :

بلال احمودة

سميـر عتوسي

فتيحة بالراشد

تحت إشراف الدكتور:

الأخضر بن عمر

لجنة المناقشة

هشام لبزة	أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
الأخضر بن عمر	أستاذ محاضر ب بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
عدنان محيريق	أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا مساعدا
بوصبيع صالح رحيمة	أستاذة محاضر ب بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ... رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا
إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا
رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا
وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾

صدق الله العظيم.

(سورة البقرة)الآية286

شكر و تقدير

بـادئ ذي بدء،

نحمد الله عز وجـــل الذي وفقنا على

إنجاز هـــذا العمل الذي هـو ثمـــرة جهـــد سنـــــوات عديـــدة

من المشوار الدراســـــي.و بـقول النبي صـــــلى الله عليـــــــه وسـلم

﴿ لا يشكر الله من لا يشكر الناس ﴾

نتقدم بعظـيم الشكر و الإمتنان للأستـــاذ المشرف الأستاذ الدكتور الأخضر بن عمر والأستاذ

المساعد الدكتور عدنان محريق

الذي تتبع هـــــــــــذا العمل و أحـــــــاطه بالرعـــــاية و الاهتمام.

كما نتقدم بالشكر للأستاذ غربي هشام على ماقدماه من ملاحظات وتشجيعات وحث على

الاستمرار فكانت توجيهاته وإرشاداته ذات منفعة وفائدة لنا .

كما نتوجه بالشكر إلى كل أساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

والى كل أساتذة كلية العـــــلوم الاقتصادية و التجـــــارية

و علـــــــــــــوم التسيير. بجامعة حمه لخضر

و إلى كل مـــن ساهم في إنجـــاز هـــــذا العمل سواءا من

قريب أو من بعيد.

فتيحة –بلال –سمير

الملخص:

انعكاسات تراجع الإيرادات النفطية على اتجاهات التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر 2016/2010

اخذ موضوع تراجع الإيرادات النفطية أهمية كبيرة بعد ان أدركت البلدان وخاصة الريعية منها والتي من بينها الجزائر والتي تعاني من اختلالات كبيرة في هياكل اقتصادها ، الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل ، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة ، يقع في مقدمتها مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد .

وقد سعت الجزائر بالعمل الجاد على تطبيق اتجاهات جديدة لتجارتها الخارجية وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات والمؤشرات الاقتصادية الخارجية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي ، والتنويع في التبادلات التجارية وفق تراخيص وأنظمة مفروضة من طرف الدولة ، وذلك من اجل تحقيق توازن في المؤشرات الخارجية وبالتالي تحقيق آفاق جديدة للتجارة الخارجية الجزائرية .

الكلمات المفتاحية : الإيرادات النفطية ، اسعار النفط ، التجارة الخارجية الجزائرية .

Implications of the decline in oil revenues on the trends of foreign trade Algeria case study 2010/2016

The issue of declining oil revenues is of great importance after the countries, particularly the rentier ones, including Algeria, which suffer from major imbalances in their economic structures resulting from their dependence on the sole source of income, which are acquired by possessing large natural resources, Economy . algeria has worked hard to apply new trends to its foreign trade and success by adopting a package of foreign economic policies and indicators which aim to restructure the economy and raise the level of contribution of alternative economic sectors in the domestic product and diversification in trade exchanges in accordance with licenses and regulations imposed by the state, In order to achieve a balance in external indicators and thus achieve new prospects for Algerian foreign trade.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	ا- ا
فهرس الجداول	ا
فهرس الأشكال البيانية	ا
المقدمة العامة	ا-ه
الفصل الأول: الاطار المفاهمي للاسواق النفطية	
تمهيد:	7
المبحث الأول: مفهوم النفط	8
المطلب الأول: اكتشاف النفط	8
المطلب الثاني:نشأة وتعريف النفط	9
المطلب الثالث: أهمية النفط	11
المبحث الثاني: أسعار النفط والعوامل المتحكمة فيها	14
المطلب الأول: تعريف سعر النفط وأنواعه	14
المطلب الثاني: تطور اسعار النفط العالمية	16
المطلب الثالث : العوامل المتحكمة في اسعار النفط	18
المبحث الثالث: الأسواق النفطية العالمية	21
المطلب الأول: تعريف السوق النفطية	21
المطلب الثاني: أشكال وأنواع الأسواق النفطية العالمية	22
المطلب الثالث : خصائص الأسواق النفطية	24
المطلب الرابع : تسعير النفط في الأسواق النفطية	25
خلاصة الفصل	27

الفصل الثاني: أهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	29
المبحث الأول: السوق النفطية في الجزائر (الاحتياطات –الإنتاج –الاستهلاك)	30
المطلب الأول: الاحتياطات النفطية	30
الفرع الأول: الاحتياطي النفطي العالمي	30
الفرع الثاني: الاحتياطي النفطي في الجزائر	32
المطلب الثاني: الإنتاج النفطي	34
الفرع الأول: الإنتاج النفطي العالمي	34
الفرع الثاني: الإنتاج النفطي في الجزائر	35
المطلب الثالث: الاستهلاك النفطي العالمي	35
المبحث الثاني :دور الإيرادات النفطية في دعم التنمية الاقتصادية	37
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	37
الفرع الأول : تعريف التنمية الاقتصادية وأهدافها	37
الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر	39
المطلب الثاني: اثر تقلبات اسعار النفط في التنمية الاقتصادية بالجزائر	39
المطلب الثالث : تداعيات انخفاض سعر النفط على الاقتصاد الجزائري	45
المبحث الثالث : اثر تراجع الإيرادات النفطية على الاقتصاد الوطني	46
المطلب الأول : تطور الإيرادات النفطية في الجزائر	46
المطلب الثاني : أهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الوطني	48
خلاصة الفصل	49
الفصل الثالث: توجهات التجارة الخارجية للجزائر في ظل تراجع الإيرادات النفطية	
تمهيد	51
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر	52
المطلب الأول : سياسات التجارة الخارجية في ظل (التخطيط المركزي – اقتصاد السوق)	52

الفرع الأول: التجارة الخارجية في ظل التخطيط المركزي	53
الفرع الثاني: التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق	54
المطلب الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية	55
المطلب الثالث: معوقات التجارة الخارجية الجزائرية	58
المبحث الثاني: تداعيات تراجع الإيرادات النفطية على التجارة الخارجية	59
المطلب الأول: الأثر على الميزان التجاري – ميزان المدفوعات	59
الفرع الأول : الأثر على الميزان التجاري	59
الفرع الثاني : الأثر على ميزان المدفوعات	61
المطلب الثاني: الأثر على سعر الصرف – الاحتياطات من العملة الصعبة	61
الفرع الأول : الأثر على سعر الصرف	61
الفرع الثاني : الأثر على الاحتياطات من العملة الصعبة	62
المطلب الثالث: الأثر على المديونية – الاستثمارات الأجنبية	63
الفرع الأول: الأثر على المديونية	63
الفرع الثاني: الأثر على الاستثمارات الأجنبية	64
المبحث الثالث: التوجهات الجديدة للتجارة الخارجية	65
المطلب الأول: مراجعة الرسوم الجمركية	65
المطلب الثاني: تراخيص الاستيراد ونظام الحصص	66
المطلب الثالث: توازن المؤشرات الخارجية (الميزان التجاري – سعر الصرف)	67
خاتمة الفصل	68
الخاتمة العامة	72-70
قائمة المراجع	77-74

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط بحسب المناطق خلال (1993-2014)	31
(02-02)	أعلى خمس دول في احتياطي النفط	31
(03-02)	تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(2000-2013)	32
(04-02)	تطور إنتاج النفط في العالم بحسب المناطق خلال (2003-2014)	34
(05-02)	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(2000-2013)	35
(06-02)	تطور حجم الاستهلاك من النفط خلال (2002-2011)	36
(07-02)	تطور الإيرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	41
(08-02)	تطور صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	42
(09-02)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2014)	44
(10-02)	قيمة الإيرادات النفطية خلال (2000-2013)	46
(11-02)	قيمة الإيرادات النفطية خلال (2013-2016)	47
(12-03)	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009- 2016)	56
(13-03)	البنية السلعية للواردات الجزائرية خلال (2015- 2016)	57
(14-03)	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005- 2016)	59
(15-03)	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2005- 2016)	60
(16-03)	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000- 2016)	60
(17-03)	تقلبات سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار الاورو خلال الفترة (2004-2013)	62
(18-03)	تطور احتياطي العملة الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	62
(19-03)	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1994-2007)	63
(20-03)	حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2008-2016)	64

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-02)	إجمالي الاحتياطات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)	33
(02-02)	توزيع الاستهلاك العالمي من النفط سنة 2008	36
(03-02)	الإيرادات العامة الجزائرية خلال الفترة (2015-2018)	40
(04-02)	الإيرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)	41
(05-02)	قيمة الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)	43

تمهيد

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية ألفت بضلالها على التطورات في الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية من جهة والتحولات السياسية من جهة أخرى(كالأزمات الدولية والحروب)، ولقد كان لهذه العوامل دورا هام في تزايد الاهتمام والبحث عن الموارد الاقتصادية والطبيعية الكافية بالسيطرة والسيادة والمواجهة أمام زحم هذه التطورات.

يعتبر النفط أو كما يحلو للكثير تسميته(الذهب الأسود)، أهم هذه الموارد وهو السائل المعدني الذي يحتوي على كثير من المركبات المعدنية المهمة، والذي يصر على تصدر قائمة الأحدث العالمية بين الحين والآخر، فالنفط هو المصدر الرئيسي للطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها عالميا، ومع كل الأهمية التي يحظى بها النفط، فإنه بدأ يتقدم في قائمة الأخطار التي تهدد الدول المستهلكة والمنتجة له، فعلى الصعيد الاقتصادي، يشكل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط بسبب الأوضاع السياسية العالمية وغيرها خطرا حقيقيا على النمو الاقتصادي لكثير من الدول العالم.

ولقد شهد الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصادا ريعيا (يعتمد على صادرات الموارد النفطية) تأثير بتقلبات اسعار النفط .فإيرادات الثروة النفطية تلعب دورا بارزا في دعم التنمية الاقتصادية والاقتصاد الوطني .

لتقوم التجارة الخارجية الجزائرية بدورها كمحرك للنمو والتنمية غي الاقتصاد الوطني ، حيث تعتبر التجارة الخارجية الحلقة المركزية في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، وهي تساهم في تنمية القدرات الإنتاجية وتوسيع فرص العمالة وانسياب عوامل الإنتاج بين الدول،فالتجارة الخارجية اليوم تأثر بشكل كبير على اقتصاديات جميع الدول من خلال تطوير قطاع الصادرات والواردات وزيادة الانفتاح على الاقتصاد العالمي

من جانب أخر فقد ساهمت الإيرادات النفطية وبقدر كبير في تطوير التجارة الخارجية الجزائرية من حيث انعكاسات هذه الإيرادات النفطية في السوق النفطية وأثرها على الاقتصاد الوطني، ومن جهتها أيضا –التجارة الخارجية – حاولت النهوض والتخلص من التبعية النفطية من خلال إيجاد حلول واتجاهات جديدة لتطوير وتوازن المؤشرات الخارجية .

الإشكالية الرئيسية :

من خلال ما تقدم يمكننا صياغة معالم إشكالية بحثنا في التساؤل الجوهري الأتي :

ماهي انعكاسات تراجع الإيرادات النفطية على اتجاهات التجارة الخارجية الجزائرية ؟

الأسئلة الفرعية :

يقودنا هاذ التساؤل الجوهري الى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي نوجزها فيما يلي :

1-ماهو النفطية ؟ وماهي أهميته؟

2-ماهو دور الإيرادات النفطية في الاقتصاد الوطني ؟

3- ماهي التجارة الخارجية الجزائرية ؟

4- كيف اتر تراجع الإيرادات النفطية على التجارة الخارجية؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على كل هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات الآتية :

1-النفط هو سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعة وكيمياوية مختلفة ، كما تكمن أهمية النفط في انه مصدر أساسي في قطاع الصناعة والتجارة والزراعة .

2- للإيرادات النفطية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني ودورها دعم الاقتصاد واستقراره بعتبار النفط العصب النابض في الاقتصاد الوطني .

3-يقصد بالتجارة الخارجية الجزائرية عمليات التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين الدولة وعدة دول أخرى بهدف منافع متبادلة لأطراف التبادل .

4- اثر تراجع الإيرادات النفطية وبشكل كبير على التجارة الخارجية الجزائرية وذلك بالخلل الذي وقع على ميزانياتها الداخلية والخارجية وتتحمل خسائر ضخمة .

مبررات اختيار الموضوع :

من البديهي ان لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ماهو موضوعي وما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها في ما يلي :

1- الأولى تنطلق من اهتمامنا الشخصي بواقع قطاع النفط والتجارة الخارجية، والميل الى خوض في هذه المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة.

2- أما الثانية هو التعرف على دور انعكاسات تراجع الإيرادات النفطية على اتجاهات التجارة الخارجية، وذلك من خلال دراسة تطور الإيرادات النفطية والتجارة الخارجية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في انها تلقي الضوء على الإيرادات النفطية والتجارة الخارجية باعتبارها واحدة من القضايا التي تشغل البلاد لكونها العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وأيضا لكون النفط والتجارة الخارجية يحتلان مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة للوصول الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

1-إبراز أهمية الإيرادات النفطية ومكانتها، خصوصا في ضوء التطورات الدولية الحالية للقطاع

2- الوقوف على المعطيات والمستجدات والإحصائيات الحديثة في ساحة الاقتصاد الجزائري للنفط

3-إبراز التوجهات الجديدة للنجارة الخارجية

4- دراسة ومعرفة حالة الاقتصاد الجزائري .

الدراسات السابقة :

لقد سجلنا بعض الدراسات السابقة تخص مواضيع الإيرادات النفطية، التجارة الخارجية، في مذكرات التخرج لمرحلة الماجستير وأطروحات الدكتوراه على مستوى كليات العلوم الاقتصادية والتسيير في الجامعات الجزائرية منها

1-قويدري قوشيح بوجمعة :انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر،رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر، 2009/2008 ، حيث تدور إشكالية الدراسة حول ما هي انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، ومن أهم نتائج الدراسة تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تأثيرا كبيرا بتقلبات اسعار البترول .

2- مشدن وهيبة :اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973/ 2003 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية ،جامعة الجزائر، 2005/2004 حيث تدور إشكالية الدراسة حول ماهو الأثر الحقيقي لتغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي،ومن خلال معالجتها للموضوع توصلت الى النتائج التالية العلاقات الاقتصادية العربية ارتكزت على اسعار البترول وعائداته .

3- لباني يسمينة :انعكاسات تغير اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب للسنة 2002، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الكمي،جامعة الجزائر 2009/2008، تسعى هذه الدراسة الى توضيح أهمية الإيرادات البترولية في الاقتصاد الجزائري .

4- أمينة مخلفي : اثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية —حالة مجمع بركين – مذكرة ماجستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2005، من بين ما تطرقت إليه في الدراسة هو دور المورد النفطي كمصدر مالي، وأكدت على ان النفط مصدرا لرأس المال السلعي والنقدي .

5- ا داود سعد الله:أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2010/2000 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص التحليل الاقتصادي، بجامعة الجزائر، والتي تناول فيها الطالب تطور الصناعة النفطية في ظل تقلبات السعار والعوامل التي تؤدي إلى اختلال سوق النفط وأثره على السياسة الحكومية، وتناول أيضا اضطراب سوق النفط على السياسة المالية (2000-2010) .

6- حشماوي محمد : الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر ،2006، حيث تدور إشكالية الدراسة حول ما هي أهم التطورات التي عرفتها التجارة الدولية عبر مراحل تطور النظام الاقتصادي من الدولة الى العولمة ،وماهي الاتجاهات الجديدة للتجارة .

حيث توصلت نتائج الدراسة الى تنمية وتطوير النظام الاقتصادي .

الاطار الزماني والمكاني :

لقد اوجب موضوع هذه الدراسة من ناحية أولى ان تمتد حدودها المكانية لان تكون ذات بعد عالمي مع التركيز على بعض المناطق ذات الأهمية النسبية في عالم النفط، ومن ناحية ثانية ان تتمركز حدود الدراسة على الدولة الجزائرية . في حين اقتصر الاطار الزماني على الفترة الزمنية الممتدة من 2010 الى غاية 2016 حتى نتمكن من معرفة الجهود التي قامت بها الدولة لتنمية وترقية تجارتها الخارجية خلال هذه الفترة في ظل تراجع الإيرادات النفطية

المنهج والأدوات المستخدمة :

لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية اعتمدنا على :

1-المنهج التاريخي هو الذي يستخدم للوصول على المعرفة باستخدام الماضي، واستنادا لهذا المنهج كان مبينا من خلال عرضنا لمسيرة النفط والتجارة الخارجية .

2- المنهج الوصفي – التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري و المفهومي، نظرا لملائمة المنهج في ذلك، والذي نستقي منه المعطيات الرقمية، وبما أن المعطيات الكمية جامدة لا تفي بالمطلوب دون تحليلها فقد استدعى منا الأمر الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل معطيات الكمية بالاعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل على القارئ التعمق في هذه المعطيات.

صعوبات البحث :

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا عند انجاز هذا البحث في النقاط التالية :

1-توسع جوانب الموضوع وصعوبة حصره، خاصة فيما يتعلق بالإيرادات النفطية التي تشمل التطورات والأزمات

2- تضارب الاحصاءيات أحيانا بختلاف مصادرها، وفي بعض الأحيان الاخرى في نفس المرجع، على الرغم من انها نصادر رسمية، وكذا اختلاف المصطلحات والرموز وتعددها بتعدد اللغات .

محتوى البحث :

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث كالتالي :

الفصل الأول : جاء بعنوان الاطار المفاهمي للاسواق النفطية، حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم النفط ،اكتشافه ونشأته وتعريفه وأهميته ،أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى اسعار النفط والعوامل المتحكمة فيها، وفي المبحث الثالث والأخير تطرقنا الى الأسواق النفطية العالمية، من تعريف وأنواع وخصائص وكذا تسعير النفط في الأسواق النفطية .

الفصل الثاني : جاء بعنوان أهمية العوائد النفطية على الاقتصاد الجزائري، حيث تناولنا في المبحث الأول السوق النفطية في الجزائر (الاحتياطات النفطية والإنتاج النفطي والاستهلاك) ، أما المبحث الثاني درسنا دور الإيرادات النفطية في التنمية الاقتصادية، لنترك المبحث الثالث لدراسة اثر تراجع الإيرادات النفطية على الاقتصاد الوطني .

الفصل الثالث : جاء بعنوان توجهات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل تراجع الإيرادات النفطية، حيث تناولنا في المبحث الأول واقع التجارة الخارجية في الجزائر، أما المبحث الثاني تداعيات تراجع الإيرادات النفطية على التجارة الخارجية، وفي المبحث الثالث والأخير التوجهات الجديدة للتجارة الخارجية .

تمهيد

يعتبر النفط في الوقت الحالي سلعة إستراتيجية هامة لها مكانة خاصة في التجارة الدولية ،وأساس للتبادل التجاري للحصول على الموارد المالية اللازمة .لذلك فان دراسة السوق النفطية العالمية تعتبر مجموعة من المبادلات بين قوى العرض والطلب ، هذا ما أدى الى ظهور أسواق خاصة لتبادل هذه السلعة ،بحيث تختلف هذه الأسواق عن باقي أسواق السلع الاخرى ،نظرا للخصائص التي تنفرد بها .

ان إبراز مفهوم سعر النفط وكذلك مختلف أنواع الأسعار تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الحاضر، وبسبب الانفتاح أو التحول الاقتصادي والتطور في اسعار النفط وكيفية تسعيره الذي عرفته السوق النفطية .

وعلى هدا الأساس يحاول هذا الفصل إبراز أهم المفاهيم الاساسية للأسواق النفطية من خلال تقسيمه الى ثلاث مباحث كالتالي :

المبحث الأول :مفهوم النفط.

المبحث الثاني :أسعار النفط والعوامل المتحكمة فيها .

المبحث الثالث : الأسواق النفطية العالمية .

المبحث الأول :مفهوم النفط

اعتمد الإنسان منذ القديم على مصادر عديدة للطاقة، من بينها الفحم الذي بقي ولمدة طويلة من الزمن المصدر الرئيسي فيها، لكن بظهور النفط لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1859، أحدث ذلك ضجة نظرا للخصائص التي تميز بها عن غيره من مصادر الطاقة الأخرى،فقد استخدم منذ اكتشافه في كل القضايا السياسية للنظام الاقتصادي، لذلك سوف نقوم في هذا المبحث إلى نقاط مهمة في النشأة والتعريف والأهمية

المطلب الأول : اكتشاف النفط

بالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول الا ان اكتشاف مكامن النفط كان في منتصف الثاني من القرن الماضي في 1830 حيث تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية .

تاريخ وجود النفط في الجزائر أو تاريخ اكتشافه فهو طبعا موجود جيولوجيا منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة ، منذ عهد الفنقيين ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب والأتراك وطول هذه العصور ، كان النفط في شكله الخام ويستعمل في أغراض مختلفة[1].

أما من حيث الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض ، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي 1915، هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن البحث والتنقيب أما تاريخ إنتاج النفط والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر فلم يكن سوى عام 1956 ، وفي هذه السنة تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل علجية وفي نفس السنة تم اكتشاف اكبر حقول البترولية وهو حقل حاسي مسعود وذلك في جوان 1956 ، ثم توالت الاكتشافات وبدا إنتاج النفط الجزائري[2] .

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي واستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2013/2012 ، ص ص :19-20

2عيسى مقليد ،**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة ،الجزائر ،2008 ،ص :27.

ان تواجد عدد من المكامن البترولية أو المصائد(هو عبارة عن المنطقة الأرضية التي تجمعت فيها القطرات البترولية الممتزجة والمختلطة بالماء والغاز) بالقرب من بعضها يجعلها وحدة إنتاجية واحدة تسمى بالحقل البترولي .وان وجود عدد من الحقول البترولية المتشابهة وحتى ان كانت بينها مسافات كبيرة يطلق عليها مصطلح الحوض البترولي .كحوض بترول منطقة الخليج العربي أو حوض منطقة شمال إفريقيا أو غيرها من الأحواض البترولية في مختلف مناطق العالم .

المطلب الثاني : نشأة و تعريف النفط

أولا : نشأة النفط

تكون البترول الذي نستخدمه اليوم منذ ملايين السنيين، وعليه فإن هناك أكثر من نظرية لتفسير أصل النفط تقول إحداها "إن الزيت قد تكون من النباتات الميتة، ومن أجسام مخلوقات دقيقة لا حصر لها "، ومن ممون هذه النظرية أن مثل هذه البقايا ذات الأصل الحيواني أو النباتي ترسبت وعليه يكون تواجد الزيت في باطن الأرض على شكل نفط دقيقة بين حبيبات الرمال والحجر الرملي وفي شقوق الحجر الحيوي وليس صحيحا ذلك المفهوم الخاطئ أن البترول يوجد على شكل بحيرات أو أنهار أو ينابيع، وهذا ما اعتقده أصحاب هذه النظرية وهي التي تعرف بالنظرية العضوية .

أما أصحاب النظرية الثانية: " فيعتقدون بالأصل غير العضوي للنفط، نتيجة لتفاعل بعض العناصر غير عضوية مع الماء لتعطى مركبات الإثيلين والتي تتفاعل بدورها مع الماء لتكون المركبات الهيدروكربونية [1].

ثانيا : تعاريف عامة حول النفط

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية ،الاقتصادية والدولية ، وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية و مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له[2].

[1] بوبكر هنيدة، **انعكاس معالجة النفط الخام على الواقع البيئي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة 2013/2012، ص 03

[2] موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان ، السنة 2009_2010 ، ص: 56.

و قد عرف الإنسان البترول منذ آلاف السنين لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عليه بل كان يستعمله حيث وجده وعلى الحال التي وجده عليها، وتذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام استخدام الزفت في تركيب سفينته ، و قد عرفه إنسان العراق القديم والإنسان في منطقة باكو في الاتحاد السوفياتي و الهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية وفي مصر أيام الفراعنة الذين استخدموه في مواد التحنيط، وقد كانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلال الانكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة، ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية إستعمال النفط الخام قديما للتشحيم و الإنارة[1] .

التعريف الأول :النفط هو مادة الهيدروكربونات السائلة ، و يطلق عليها النفط الخام مادة لزجة ، و هذه اللزوجة مختلفة حسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام [2].

التعريف الثاني :يذهب إلى أنه مادة سائلة وهي مادة الهيدروكاربونات السائلة ويطلق عليها النفط لخام. وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة . لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكاربونية كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس[3].

التعريف الثالث :فينظر إليه على أنه مادة غازية وهي الهيدروكاربونات الغازية ويطلق عليه الغاز الطبيعي Natural Gas. وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان والأثان والبروبين والبوتان والنتروجين وثاني وأكسيد الكربون والكبريت وبنسب متفاوتة. إن أكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان و بنسبة70 _ % 90 ويمكن إسالته أو تسييله) جعله سائلا تحت ضغط عالي ودرجة حرارة عالية [4].

والتعريف الرابع :يعرف النفط بأنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيمياوية مختلفة.[5].

النفط مادة بسيطة تتركب من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير العضوية، كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به والمياه والأملاح والرمال والشمع والكبريت، وتختلف

[1] نفس المرجع السابق ، ص: 57

[2] خميسة عقابي **النفط العلاقات الأمريكية _العربية دراسة حالة الجزائر (1990_2014)** مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، محمد خيضر بسكرة ، 2014-2015 ص: ذ .

[3] أمينة مخلفي ،**محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)** ،جزء1 ،2013-2014 ،ص: 7.

[4] نفس المرجع السابق، ص: 7- 8

[5] خميسة عقابي، نفس المرجع السابق ، ص: ر

خصائص النفط باختلاف المشتقات المستخرجة منه واختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، كما أنه يوجد في حلة عازية (الغاز الطبيعي) وحالة سائلة (النفط الخام) أو في شكل بخار (المكثفات) وهي مواد كربونية خفيفة تكون في حالة الغازية تحت تأثير الضغط والحرارة وفور وصولها إلى السطح [1].

المطلب الثالث :أهمية النفط

إن المكانة الهامة التي يحتلها النفط في العالم اليوم وبدون منازع راجعة إلى أهميته المتزايدة عبر التاريخ.

أهمية البترول و مكانته المتميزة التي يحظى بها نابعة أساسا من أهميته كسلعة ضرورية في تطوير وتقدم الحياة الإنسانية في العالم المعاصر، وتنعكس أهمية البترول في جوانب رئيسية متعددة نوجزها فيما يلي [2]:

1-تشكل الطاقة عاملا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، ا لعمل، رأس المال والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل و الأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة، واعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.

2-من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بش كل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى، وهو أساس الصناعة البتر وكيمياوية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف.

3-تكمن أهميته في القطاع الصناعي كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.

4-أهميته تجاريا تكمن في كون البترول ومنتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية.

5-أصبح البترول في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع الواصلات بحوالي % 35 من مجموع البترول المستهلك في العالم، ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروزين وقود الطائرات.

6-يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة.

7-استعمال البترول كسلاح ضغط سياسي و تجلى ذلك من خلال حرب أكتوبر 1973 .

8-البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية.

---

[1] حمادي نعيمة،تقلبات **أسعار النفط وانعكاساتها عل تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986_2008**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة 2008_2009، ص:2

[2] موري سمية ،نفس المرجع السابق، ص ص: 60 -61

9-يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها [1].

10-أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي

من المعروف أن الاقتصاد يشمل ثلاث قطاعات :القطاع الصناعي، القطاع الزراعي والقطاع التجاري . احتلَّ النفط مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة منذ تفجُّر الثورة الصناعية، فجميع الآلات التي تتجسّد فيها التكنولوجيا الصناعية والتي يستوردها العالم بكثافة، تحتاج إلى كمّيات ضخمة من النفط ذات القدرة الحرارية العالية والتي لا تتوافر في غيره من مصادر الطاقة، باستثناء الطاقة النوويّة .لذلك يُعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل التي تشغِّل البشر وتصنع المنتجات.

بالإضافة إلى كون النفط مصدراً للحرارة والطاقة المحرِّكة، فهو يُستخدم كمادة لتغذية الصناعة، من خلال استعماله كمادّة التشحيم "أو التزييت الضرورية لاستمرار عمل الآلة ومواصلة الإنتاج والصناعة كما هو معروف، تحتاج إلى وسائل نقل وشبكة مواصلات داخلية وخارجية تربط بين مراكز الإنتاج وأسواق تصريف المنتجات في شتَّى أنحاء العالم .ويُعتبر قطاع النقل والمواصلات، الشريان الحيوي للاقتصاد القومي .إذ أنه وثيق الارتباط بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ذلك أن قطاع النقل والمواصلات جزء مكمِّل للإنتاج السلعي [2]. وتبرز أهميّة النفط في هذا القطاع من ناحيتين أساسيتين :فهو من جهة مصدر الوقود الذي لا غنى عنه لمختلف وسائل النقل البرّية والبحرية والجوية .ومن جهة أخرى فإن مادّة" الإسفلت "التي تُستعمل في تعبيد الطرقات مصنوعة من رواسب تقطير النفط، فبفضل النفط أحرزت تقنيَّة الطرقات منذ منتصف القرن العشرين تطورا كبيرا.

وإذا كان بالإمكان الاستغناء عن النفط في المستقبل كمصدر للطاقة المحرِّكة واستبداله بنوع آخر من الطاقة، فانه من الصعب الاستغناء عنه كمادّة أوَّلية تُستخدم لإنتاج المركَّبات الكيمائية والكثير من المنتجات الصناعية . هذا ما يُعرف بصناعة البتر وكيماويات "هذه الصناعة التي شهدت تطوّراً مهمّاً في العالم إلى حدٍّ مكَّنها اليوم من اعتبارها مقياساً ومؤشراً لحضارة الدول وتقدّم الشعوب...

[1] موري سمية ،نفس المرجع السابق، ص ص: 60 -61

[2] حافظ برجاس ،محمد المجذوب ،**الصراع الدولي على النفط العربي** ،دار النشر بيسان ،بيروت لبنان، ط 1، 2000، ص: 74

11-أهمية النفط على الصعيد السياسي

استخدام النفط في السياسة يعنى تدخل إرادة القرارات السياسية في التوجيهات الاقتصادية المتعلقة بالنفط باعتباره مورد اقتصادي حيوي اً لتحقيق أهداف سياسية لم يكن للنفط أي دور سياسي عندما كان استخدامه محدوداً ومقتصراً على بعض الاستعمالات البدائية البسيطة كالتدفئة والإنارة ورصف الطرق وغيرها، لكن بعد أن حلَّ مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة والاعتماد عليه كمادّة أولية في صناعة المنتجات البتر وكيماوية الضرورية، تعاظم دوره وازدادت حاجة العالم إليه، وأصبحت مسألة التزوُّد بالنفط وتأمين طرق نقله وتحديد أسعاره على رأس الاهتمامات الدولية في عالمنا الحاضر وأخذت دول العالم تعتمده بشكل متزايد في نموِّها وتطوُّرها الاقتصادي، بعد هذا كله أصبح النفط محوراً في السياسة الدولية [1].

[1] نفس المرجع ، ص ص :88 -89 .

المبحث الثاني :أسعار النفط والعوامل المتحكمة فيها

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد نتيجة التفاعل بين قوى العرض والطلب على هذه السلعة مما يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة من الكمية المعروضة من السلعة وهو ما يسمى اقتصاديا حالة التوازن.

تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع وتارة أخرى باتجاه الانخفاض، فأسعار النفط هي الأكثر تحركا وتغيرا من بين عوامل ومتغيرات أساسية كثيرة لها تأثير سلبي في مسار العالمي. من خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على أسعار النفط بالإضافة الى العوامل المتحكمة والمؤثرة في الأسعار النفطية .

المطلب الأول :تعريف سعر النفط وأنواعه

هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة ،متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،وكذا القوى الفاعلة في السوق [1].

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنه بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فان السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود [2].

ومن التعاريف السابقة يمكن ان نستنتج أنواع اسعار النفط[3] :

1-السعر المعلن أو الأسعار المعلنة:

هو ذلك السعر الذي يعلن عنه رسميا من طرف العارض للسلعة ، بحيث كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية .لقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة1880من طرف شركة ستاندر داويل ، التي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام .بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة قوى العرض والطلب.

[1] علي دبية ،**تأثير الشريكات النفطية العالمية على أسعار النفط (2001-2011)** ، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي ، اقتصاد وتسيير بترولي قاصدي ،مرباح ورقلة ،ص :15

[2] نفس المرجع السابق، ص :16

[3] نفس المرجع السابق ،ص : 16

2-السعر المتحقق :

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع ....

وظهرة الأسعار المحققة أو الفعلية للوجود منذ أواخر الخمسينات ، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية

3- سعر الإشارة:

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين.

إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965

4- سعر الكلفة الضريبية :

هو ذلك السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام، مضاف له قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقية استغلال الثروة النفطية

إذن فهدا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تقدمها الشركات النفطية الأجنبية من اجل حصولها على برميل من النفط الخام ،وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المحققة في السوق،فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة [1].

5- السعر الفوري أو الآني :

هو السعر المعبر عن قيمة الوحدة النفطية نقديا المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة بين الأطراف العارضة والمشترية. وانتشر استعمال هذا السعر بصورة كبيرة في أواخر السبعينات خاصة في سنتي 1978-1979 نظرا لعدم توازن كل من العرض والطلب النفطي لأسباب متعددة[2] .

[1] السعيد رويجع ،**التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، قاصدي مرباح ورقلة ،ص :4

[2] نفس المرجع السابق ص5.

المطلب الثاني : تطور اسعار النفط العالمية

لقد مرت اسعار النفط بتطورات عديدة خلال القرن الماضي وأوائل القرن الحالي إما متأثرة بظروف السوق أو متأثرة بدور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة .

أولا : تطورات اسعار النفط خلال (1973-1989)

ببداية العهد التي أخذت فيه منظمة أوبك زمام إدارة العرض النفطي وتحديد الأسعار، ومع الزيادة الملحوظة في الطلب العالمي على النفط ، شهدت فترة السبعينات صدمتين بتروليتين حادتين تجلت في ارتفاع كبير في سعر البرميل، والتي عرفتا بصدمتي أسعار النفط الأولى والثانية، وقد كانت أوبك خلال فترة السبعينات هي المحددة لسياسات الإنتاج والتسعير، لكنه ومع بداية عام 1982 بدأ تأثير المنظمة في الانخفاض ليتحول السوق العالمي للنفط إلى سوق مشترين .[1]

الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستمر في أسعار ترتب عنه بروز أزمة نفطية معاكسة سنة 1986 تجلت في انخفاض حاد في أسعار النفط، لتبدأ في الانتعاش مع بداية التسعينات، إلا أن بداية سنة 1998 عرفت هي الأخرى انخفاضا شديدا في أسعار النفط. [2]

ثانيا : تطورات اسعار النفط خلال الفترة (1990-1999)

في ظل تسارع الأحداث والمتغيرات المؤثرة على العرض والطلب، وعدم وضوح الرؤية، سادت حالة الترقب الأوضاع النفطية خلال السنوات الأولى من التسعينات، فقد شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث والتطورات الهامة في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، والتي أدت إلى تغيير موازين القوى العالمية والعلاقات الدولية بصورة كبيرة مما أثرّ على قوى السوق النفطية العالمية وبالتالي على مقدار السّعر النفطي

وذلك من خلال تذبذب الإنتاج النفطي وكذا نشوب حرب بين الدول ما آدا الى اضطراب في اسعار النفط العالمية وبذلك فإنه وبعد الارتفاع الطفيف في أسعار النفط خلال سنة 1990 والتي سجلت خلاله سلة خامات أوبك ما مقداره 22.3 دولار للبرميل، استمر سعر النفط في التآكل على طول الفترة(1991-1994) إذ انخفض إلى ما مقداره 15.5 دولار للبرميل سنة 1994 ، وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط خلال سنتي1995 و 1996ببلوغها مستوى 16.9 و 20.3 دولار للبرميل، عادت أسعار النفط للانخفاض بعد ذلك حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال فترة التسعينات سنة 1998 بما يقدر ب 3.12 دولار للبرميل .

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم ، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية –النفط السوري نموذجا** ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2010 ، ص : 136.

[2] نفس المرجع السابق ،ص :136.

ثالثا : تطورات اسعار النفط خلال الفترة (2000-2011)

مع بداية الألفية الثالثة شهدت سوق النفط العالمية تحولات مهمة تمثلت في عودة منظمة أوبك باعتبارها لاعبًا رئيسيا في السوق بعد فترة غياب طويلة جسّدت تقلص قوتها، وذلك رغم كل الضغوط التي فُرضت عليها في تلك الفترة، لتستعيد أسعار النفط معها انتعاشها وتعرف تطورات كبيرة لم تشهدها من قبل، وقد صاحبت هذه الفترة(2000-2011) أحداث وتطورات هامة تمثلت أهمها في أحداث 11 سبتمبر2001 على برجي التجارة العالمية في نيويورك والحرب الأمريكية –البريطانية على العراق منذ مارس 2003 ، وفي سنة 2007 ارتفعت اسعار النفط بشكل لافت حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل ولكن سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي .والأزمة المالية العالمية في سنة 2008والتي ألقت بظلالها على السوق النفطية وأسعار النفط.وفي عام 2009 استقر سعر النفط بمعدل 59.12 دولار للبرميل في حين انه ارتفع الى 77.84 دولار للبرميل عام 2010. [1]

رابعا: تطورات اسعار النفط خلال الفترة (2012-2015)

مرت السوق النفطية بظروف استثنائية خلال عام 2015 مدفوعة بالتغيرات المفاجئة في معدلات الطلب والعرض والتي أدت إلى انخفاضات حادة في أسعار النفط خلال عام 2015 ، استمرار لما شهدته السوق منذ النصف الثاني من عام 2014 ، وتقلبات في أسواقه العالمية أثرت بدورها على معدلات أداء الاقتصاد العالمي من جهة والحركة التجارية من جهة أخرى، جاءت تلك التقلبات كنتيجة رئيسية للزيادة في مستويات العرض النفطي في الوقت الذي لم تنمو فيه مستويات الطلب على النفط بشكل كبير لتستوعب الزيادة في مستوى المعروض وهو ما يعزى إلى استمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي.

انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل كبير ليصل بذلك أسعار النفط إلى أقل مستوى لها منذ عام2015 متأثرة بعوامل متعددة أثرت بشكل مباشر على مستويات الطلب والعرض.

فقد سجل الطلب العالمي على النفط نمو بمعدل 1.5 مليون برميل مقارنة بمعدل 1.1 مليون برميل خلال 2014 ، ليصل إلى مستواه إلى 98.9 مليون برميل عام 2015 في المقابل، شهدت الإمدادات النفطية زيادة بنحو 1.8 مليون برميل لتصل إلى 94.9 مليون برميل ، حيث استمرت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك الارتفاع بمعدل 1.2 مليون برميل/يوم عام 2015 لتصل إلى 50.5 مليون برميل في الوقت الذي سجلت فيه إمدادات دول أوبك ارتفاعا بمعدل 0.6 مليون برميل لتصل إلى 38 مليون برميل عام2015 . [2]

[1] نفس المرجع السابق ،ص :136.

[2] بيطام ريمة ، **اسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2014–2015 ، ص :08.

المطلب الثالث : العوامل المتحكمة في أسعار النفط

تختلف العوامل المحددة لأسعار النفط والمؤثرة عليها ، نتيجة لاختلاف الأطراف الفاعلة في هذه السوق ، وكذا طبيعة السلعة المتداولة فيه ،وذلك لكونها سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية.

ورجع العوامل المحددة للأسعار الى عدد من العوامل المختلفة،ولكن يبقى الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شانه في ذلك شان أي سلعة أخرى.

أولا :العرض والطلب والاحتياطي النفطي

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين.

وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقاً لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل .

لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطوراً ملفتاً وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة وفي التخوم النائية وفي الصحارى الحارة والباردة، وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم .كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة[1].

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمي وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم فيه الاستكشاف.

ثانيا :التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار النفط :

1_منظمة الدول المصدرة للنفط (opec)

انشات هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشريكات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الاخرى .وبناءا على مبادرة فنزويلا

[1] السعيدرويج ،نفس المرجع السابق ،ص : 6.

عقد اجتماع في بغداد بين 10و14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران ،العراق، الكويت المملكة العربية السعودية وفنزويلا وتقرر عن هذا الاجتماع إنشاء الاوبيك ،فكان الهدف الأول لهذه المنظمة الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان حل ثابت لها وتامين تصديرها للدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة .

تتألف المنظمة حاليا من 12 دولة هي :الجزائر، انغولا ،اندونيسيا ،العراق، إيران ،الكويت ،ليبيا ، نيجيريا ،قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة[1] .

2–الوكالة الدولية للطاقة(iea)

هي هيئة مستقلة تأسست في نوفمبر 1974 ضمن اطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بهدف تنفيذ برنامج الطاقة الدولي والتعاون في مجال الطاقة بين ست وعشرين دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبالغ عددهم ثلاثون دولة .والهدف الأساسي لوكالة الطاقة الدولية هي تعزيز وسائل التغلب على انقطاع إمداد النفط وتحسينها وكذلك إدارة نظام معلوماتي يعمل باستمرار في سوق النفط العالمي[2] .

3- العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط.

لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2008 إلى مجموعة من الصدمات النفطية موزعة حسب السنوات التالية :1973 و 1979 و 1986 و 1998 و 2004 و 2008 . وهي كالآتي[3] :

_الأزمة النفطية عام 1973 :لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية .حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة% 400 .

[1] نفس المرجع السابق ص ص 8-9

[2] نفس المرجع السابق، ص ص: 9 -10

[3] مريم شطيبي محمود ،**انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري** ، مداخلة 14 ماي 2015 ،ص ص: 3- 4-5

_الأزمة النفطية عام 1979 :عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية – الإيرانية .من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.

_الأزمة النفطية عام 1986 :في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة، إذ انخفض سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل .وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة، بعد أن توقفت فترة من الزمن، وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل.

_الأزمة النفطية عام 1998 :في نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

_الأزمة النفطية عام 2004 :تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36.0 (دولار/برميل) وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام1987 [1].

[1] نفس المرجع السابق، ص: 10

المبحث الثالث :الأسواق النفطية العالمية

ان الاحتكار الذي عاشته الدول المصدرة للنفط من طرف الشركات النفطية الكبرى طوال القرن الماضي هذا ما أدى الى السوق والمنظمات الفاعلة فيها لتحمي هذه الثروة .

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعة العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، والمؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة.

السوق النفطي هو المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة وسنحاول من خلال هذا المبحث فهم وتعريف الأسواق النفطية .

المطلب الأول :تعريف السوق النفطية العالمية

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى، كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية [1].

هي المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلع البترولية خاصة للسلعة الخام منها بين الأطراف المتبادلة ومن المعروف ان للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون والمشترون السلعة محل التداول والاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف طبيعة السوق [2].

تتميز السوق البترولية بثلاث خصائص هي [3]:

1_سوق احتكار القلة : يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات" منافسة القلة " وهو نوع من الاحتكار الجزئي ، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

2_الاتجاه نحو التكامل الرأسي : حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول ، نقله وتكريره وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام الى غاية مظهره على شكل مشتقا مختلفة .

[1] علي دبية ،نفس المرجع السابق ،ص: 15

[2] نفس المرجع السابق ،ص :16

[3] نفس المرجع السابق، ص :16.

3_الاتجاه نحو التكتل : تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها ، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

المطلب الثاني : أشكال وأنواع الأسواق النفطية العالمية

نتيجة الأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشراكات النفطية الكبرى والدول المنتج للنفط ،وتطورات طرق تسويق النفط الخام مما أنتج أشكالا مختلفة من الأسواق النفطية هي كما يلي:

أولا :الأسواق الفورية للنفط

ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري وإنما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط ، وهي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عملياتها ، وإن لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية وهذا ما يفسر تمركز هذه الأسواق في مناطق محددة ، وقد عرفت تجارة النفط هذا النوع من الأسواق منذ ظهورها باعتبارها عملية لتسويق النفط ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب ، ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق روتردام بهولندا.

وتتحد الأسعار في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي وهو البرنت ، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس.

أما التوازن العام للأسواق الفورية للنفط الخام يكون وفق آلية العرض والطلب ، إلا أنه يمكن أن يختلف السعر بين السوقين بسبب تكلفة النقل بين السوق والأخر ، وفي هذه الحالة فإنه يتم الاستفادة من فروقات السعر بإعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الأسعار وذلك للإبقاء على أسعار دولية متقاربة للنفط الخام.

أما التعاملات في هذه الأسواق فإنها تتم في إطار الاتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل بناء على سعر النفط المرجعي [1].

ثانيا :الأسواق الآجلة للنفط

تتيح الأسواق الآجلة الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح كما تسهل الاستثمار بصورة كبيرة حيث يقل بكثير مما يدفعه المستثمرون في الأوراق المالية ، ويحرص المعنيون بالأمر على مراقبة ومتابعة تحركات الأسعار في الأسواق الآجلة مؤشرا هاما لتوقعات الأسعار ، كما يستند تجار الأسواق الفورية على تحركات أسعار العقود في الأسواق الآجلة بحيث يقل عدد المشترين في الأسواق الفورية إذا ما انخفضت الأسعار في الأسواق الآجلة توقعا لانخفاض

[1] موري سمية ،نفس المرجع السابق، ص :90.

أكبر ، أما إذا ارتفعت الأسعار فان عدد البائعين في الأسواق الفورية يقل انتظارا لارتفاعات أكبر في الأسعار ، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق:

1_الأسواق النفطية المادية الآجلة : تعمل مثل الأسواق النفطية الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوم ، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لأجال لاحقة ، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك ، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500000 برميل والبائع بتحديد تاريخ توفرها ، ولا تكون هذه الأسواق إلا بعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت ، البترين زيت الديزل ووقود الطائرات ، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

2_الأسواق البترولية المالية الآجلة (البورصات) : ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك ، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية ، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو من المشتقات النفطية من نوع محدد[1]

ويتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية ، كم هو الحال في البورصة العادية ، حيث في مكان حدد يمرر المتعاملون أوامرهم بناء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت ، كما تتوفر هذه الأسواق على سماسرة يسهلون الالتقاء بين البائع والمشتري وكذلك على غرفة المقاصة التي تضمن التنظيم والتسيير الحسن للسوق.

ومعظم المتعاملين في هذه السوق هم من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح والاستفادة من تقلبات الأسعار ، وغالبا ليس لهم نشاط صناعي ولا مصافي تكرير ولا يمتلكون أي إنتاج ولكنهم يؤثرون على السوق النفطية وعلى الأسعار أيضا [2].

[1] نفس المرجع السابق، ص ص: 90- 92 .

[2] نفس المرجع السابق، ص ص: 90- 92 .

المطلب الثالث : خصائص الأسواق النفطية

1- ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري :أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية .وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك،كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية،أما في الجانب الآخر فيتركز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (OECD) "حيث استوردت ما يقارب من 22.8% من حجم الواردات الكلية للنفط سنة 2010 .

2- سوق التكامل الرأسي والأفقي: تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع،النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع، أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة (كمرحلة البحث و استكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية ..وغيرها، تليها مرحلة الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج) ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك[1].

3- سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات) :تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل .وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيئات والمنظمات الدولية(كمنظمة، والوكالة الدولية للطاقة)

4- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن فترة الأجل القصير، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، بل أن عملية التكييف تقتضي بعض الوقت أي بمعنى آخر أن نسبة المعدات والآلات التي تعتمد على النفط في رصيد أي مجتمع إلى رأس المال المستخدم للطاقة يتوقف على الأسعار النسبية للمصادر المختلفة للطاقة، فإذا اعتمدت رصيد مجتمع على هذا النوع من المعدات، فإن المجتمع سوف يتحمل ارتفاعا كبيرا في الأسعار بدلا من الاستغناء عن تلك المعدات. لذلك يوصف بكونه غير مرن في فترة الأجل القصير كما حصل في فترة السبعينات

[1] أمينة مخلفي ،نفس المرجع السابق، ص : 53.

سنوات(1973و1974) وفترة القرن الحالي (2008-2011) ولكن بمرور الوقت يمكن تكييف المعدات والتحول إلى المصادر البديلة أو رفع كفاءة استخدام الآلات نفسها من أجل ترشيد استخدام الطاقة.

5- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن .حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة مما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة. فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية وتؤثر تقلبات الطلب العالمي للنفط كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنقي النفط من الشوائب البكتيرية[1].

المطلب الرابع : تسعير النفط في الأسواق النفطية

أولا : تسعير النفط في ظل الاحتكار المطلق

1-نقطة الأساس الواحدة : فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي: سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

2-نقطة الأساس المزدوجة : بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك ، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس
خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

3-نقطة الأساس الواحدة المتعادلة : وصار يحسب في هده المرحلة سعر بترول الخليج العربي كما يلي، سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساو ثمين بغرب انجلترا.

ثانيا : تسعير النفط في ظل الانحصار الاحتكاري

1-قاعدة صافي المحقق : وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

2-قاعدة سعر الإشارة : خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

[1] نفس المرجع السابق ،ص : 53.

3-قاعدة السعر الرسمي : شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيت تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماش مع مصالحها الخاصة

ثالثا : تسعير النفط في ظل المنافسة الحرة

في هذه المرحلة ا زلت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أصبحت تتحكم في الأسعار، ولكن بسبب الفوضى التي عرفتها منظمة الأوبك ، نتيجة تعارض مصالح الدول الأعضاء خاصة نيجيريا وإيران، وسوء العلاقات بين الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى المنافسة القوية التي فرضتها الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك ، بزيادة حصتها في الإنتاج وإغراق السوق البترولية، مما ألغى سيطرة هذه المنظمة في مجال التسعير، وفتح المجال أمام ميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط.[1]

[1] سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط ،دار الكتب الوطنية ،طرابلس –ليبيا ،ط1، 1999 ،ص ص :190-195 .

خلاصة الفصل

النفط مادة أولية عرفها الانسان منذ ألاف السنين وتطور اكتشاف وجوده عبر الزمن اذ يستخدم في عدة مجالات وتميزه مجموعة من الخصائص والتي تجعل منه سلعة إستراتيجية وممول أساسي للاقتصاد، اذ ان الاقتصاد النفطي يرتكز بالدرجة الأولى على النفط وهذا من خلال عرضها داخل السوق والطلب عليها، اذ ان عرض النفط كالسلعة داخل السوق يتطلب وجود سعر، فالسعر يحدد قيمة وجود السلعة الا ان هذا الأخير يتأثر ويتحدد بمجموعة من العوامل أي ان هناك عوامل متحكمة فيه التي من بينها العرض والطلب كذلك المنظمات الدولية .

ولمعرفة المزيد عن النفط في الجزائر والعوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال الفصل الموالي .

تمهيد

تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الدول المنتجة للنفط في تسيير اقتصادياتها ،فحجم العوائد النفطية هوا لذي يحدد المستثمرات المالية داخل الدولة ،هذا ما جعل الجزائر تدرك أهميتها في تمويل مشاريع التنمية لديها .

كما ان الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد وفي مقدمتها النفط،اذ يعتبر هذا الأخير سلعة إستراتيجية حقيقية هامة لها دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني .

وتلعب دور مهم وفعال في تنشيط التبادل التجاري على المستوى الدولي وهو ماجعل سوق النفط العالمي من أهم الأسواق التي عرفت في تطورها التاريخي اختلال كبير وخلافات، وعلى إثرها مر قطاع النفط الجزائري بمراحل هامة منذ الاستقلال الى غاية وقتنا الحاضر وانتهاجها لسياسة الصناعة النفطية في قطاع البترول .

ونظرا لأهمية السلعة في التنمية الاقتصادية ،قررت الجزائر في 24 فيفري 1971 تأميم هذه الثروة التي كانت حكرا على الشريكات الأجنبية والفرنسية خصوصا ،وبذلك ارتفعت نسبة مساهمتها في الاقتصاد الجزائري بشكل كبير.

انطلاقا من هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي :

المبحث الأول :السوق النفطية في الجزائر (الاحتياطات – الإنتاج- الاستهلاك).

المبحث الثاني : دور الإيرادات النفطية في دعم التنمية الاقتصادية .

المبحث الثالث : اثر تراجع الإيرادات النفطية على الاقتصاد الوطني

المبحث الأول :السوق النفطية في الجزائر (الاحتياطات – الإنتاج –الاستهلاك)

تعتبر الجزائر دولة يقوم ريعها الاقتصادي على النفط حيث يعود اكتشافها للنفط الى عهد الاستعمار الذي كان مسيطر وخاصة في الخمسينات والسبعينات الى ان أصبحت الدولة تتحكم في ثرواتها .

ان الجزائر تمتلك إمكانيات نفطية معتبرة ،غير ان أهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط الى حجم الاحتياطات التي تمتلكها وكميات الإنتاج ومستوى الصادرات رغم أهمية هذا الجانب ولكن أيضا لخصائصها ومزاياها حيث تتفوق الجزائر على الكثير من الدول المصدرة المنافسة لها ويلعب الموقع الجغرافي للجزائر وامتلاكها لشبكة هامة من الأنابيب النقل تربطها بأوربا دورا بارزا مكنها من احتلال مركز الصدارة كممون رئيسي وهام للدول الأوربية .

المطلب الأول : الاحتياطات النفطية

يتواجد النفط في العالم ويتوزع جغرافيا لصالح الدول النامية التي تتواجد بها اكبر الاحتياطات النفطية واكبر حقول وآبار النفط في حين تعتبر الدول الصناعية اكبر المستهلكين .

الفرع الأول : الاحتياطي النفطي العالمي

هو تقدير رقمي للثروة النفطية الكامنة في باطن الأرض التي يمكن استغلالها على الصعيدين الاقتصادي والتقني وهذا التقدير يتغير باستمرار تبعا لعمليات الاستخراج والاكتشافات الجديدة .[1]

أما الاحتياطات النفطية فهي تعني ذلك الجزء من الموارد القابلة للاسترجاع والاستخراج والتسويق،وبهذا فان الاحتياطي النفطي لايعني مجرد الكمية الموجودة في باطن الأرض وإنما يعني الأبعاد الاساسية للمعروض مستقبلا أخذا بعين الاعتبار تكلفة الاستخراج والوقت الاقتصادي الذي يأخذه الاحتياطي النفطي .[2]

أولا : أنواع الاحتياطي النفطي العالمي

تنقسم أنواع الاحتياطي النفطي حسب المتغيرات التكنولوجية والجيولوجية والاقتصادية الى ثلاث أنواع كالتالي [3]:

1-الاحتياطي المؤكد أو الثابت :

أي الكميات الثابت وجودها فعلا في باطن الأرض من الممكن استخراجها بالوسائل المتوفرة من الحقول المكتشفة. ويمكن استخراجها من المكامن النفطية وفق الظروف الاقتصادية والتقنية المتوافرة.

---

[1] حمادي نعيمة ، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 2008-2009 ، ص: 11

[2] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر –** ، مذكرة مقدمة ضمن شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، مجامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013 ، ص: 25.

[3] حمادي نعيمة ، نفس المرجع السابق ص: 11

2- الاحتياطي الممكن أو المتوقع :

وهي الاحتياطات الغير مثبتة أو غير مؤكدة أو هي عبارة عن الكميات البترولية المكتشفة والغير مقدرة كمياتها بصورة دقيقة ونهائية والتي يتم استخراجها بعد استخراج الاحتياطي المؤكد أو الكميات التي يمكن الحصول عليها بعد تطوير الحقول النفطية،والتي من الممكن الحصول عليها وتطويرها لتضيف كميات مناسبة من الاحتياطي الممكن استثماره واستغلاله.

3- الاحتياطي المحتمل :

هو عبارة عن كميات النفط المتوقع الحصول عليها واستخلاصها من المكامن التي لم يتم تطويرها أو حفرها بعد، ويُعتقد احتمال وجودها ضمن طبقات الأرض[1].

ويعتبر النوع الأول من الاحتياطي هو النوع المعتمد سواء من ناحية الاستغلال أو الدراسات الاقتصادية .

الجدول رقم (02-01) الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط بحسب المناطق خلال سنة (1993-2014)

(الوحدة :مليار برميل/اليوم)

المناطق	1993	2003	2012	2014	الوزن النسبي 2014
أمريكا الشمالية	120.5	225.8	229.9	232.5	%13.7
جنوب أمريكا ووسطها	80.7	100.4	328.6	330.2	%19.4
أوربا	78.3	115.5	147.4	154.8	%9.1
الشرق الأوسط	661.9	745.7	808.7	810.7	%47.7
إفريقيا	61.2	106.2	130.6	129.2	%7.6
آسيا	38.8	40.5	42.1	42.7	%2.5
المجموع	1041.4	1334.1	1687.3	1700.1	%100

Source: BP Statistical review of world energy, June 2015, p. 06.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان دول الشرق الأوسط تستحوذ على اكبر نسبة احتياطي النفط العالمي (47.7%) ثم تليها جنوب أمريكا ووسطها بنسبة (19.4%) تليها أمريكا الشمالية (13.7%) ثم أوروبا بنسبة (9.1%) تليها إفريقيا بنسبة (7.6%)وأخيرا أسيا بنسبة (2.5%) هدا فيما يخص الفترة مابين 1993و2014 .

الجدول رقم(02-02) يوضح أعلى 5دول في احتياطي النفط .

الدولة	الوحدة /مليار للبرميل
الولايات المتحدة الأمريكية	264
روسيا	256
المملكة العربي السعودية	212
كندا	167

[1] نفس المرجع السابق ص: 12.

روسيا	143

المصدر : من إعداد الطلبة

ثانيا: تقدير الاحتياطي النفطي العالمي

تتوزع احتياطات النفطية بشكل غير متساوي في أنحاء الكرة الأرضية، فالشرق الأوسط يعتبر اغني منطقة نفطية في العالم و،تخضع تقديرات الاحتياطي المؤكد للتغير بالزيادة أو النقصان وفقا لعوامل أهمها :

الإنتاج :يقل الاحتياطي بمقدار ما يتم استخراجه من النفط .

الاكتشافات الجديدة: يضاف الى الاحتياطي المؤكد تقديرات الاحتياطي في الحقول المكتشفة خلال السنة

التوسعات : وتمثل الاحتياطات التي يتأكد وجودها نتيجة التوسع في حفر وتنمية الحقول الموجودة بالفعل وخاصة الحقول الحديثة الاكتشاف والتي يتم تنميتها بالكامل .

إعادة التقدير :كلما ازداد عدد الآبار المحفورة في حقل ما وكلما طالت فترة الإنتاج الفعلي منه زادت وتحسنت المعلومات الجيولوجية والهندسة الاساسية المعروفة عنه .[1]

الفرع الثاني :الاحتياطي النفطي في الجزائر

تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا ، والمرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، بحيث تتركز معظم هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد ، بحيث يحتوي حاسي مسعود على % 70 من إجمالي ا لاحتياطي النفطي ،الا ان هذه الاحتياطات في تزايد مستمر وهذا منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971 الى غاية يومنا هذا نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من اجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شانها تعزيز استمرار عمر النفط الجزائري [2].والجدول التالي يبين لنا تطور النفط خلال الفترة الممتدة من (2000-2013)

الجدول رقم (02-03) تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2013) (الوحدة :مليون برميل/اليوم)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطي	11314	11314	11314	11800	11350	12270	12200
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin ,2005, p19, 2007, P17,2014 ,P 22

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** ، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008-2009 ص: 18.

[2] بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية :دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2 2015-2016 ، ص ص : 90- 91 .

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ان احتياطي النفط الجزائري شهد تغيرات طفيفة خلال الفترة الممتدة من 2000الى 2006 بعدها شهدت ثبات في الاحتياطي النفطي خلال الفترة الممتدة من 2007 الى 2013.والى2015 أيضا بقيا هذا الثبات .

الشكل رقم (02-01) يوضح إجمالي الاحتياطات في الجزائر خلال(2010-2015)(مليار دولار)

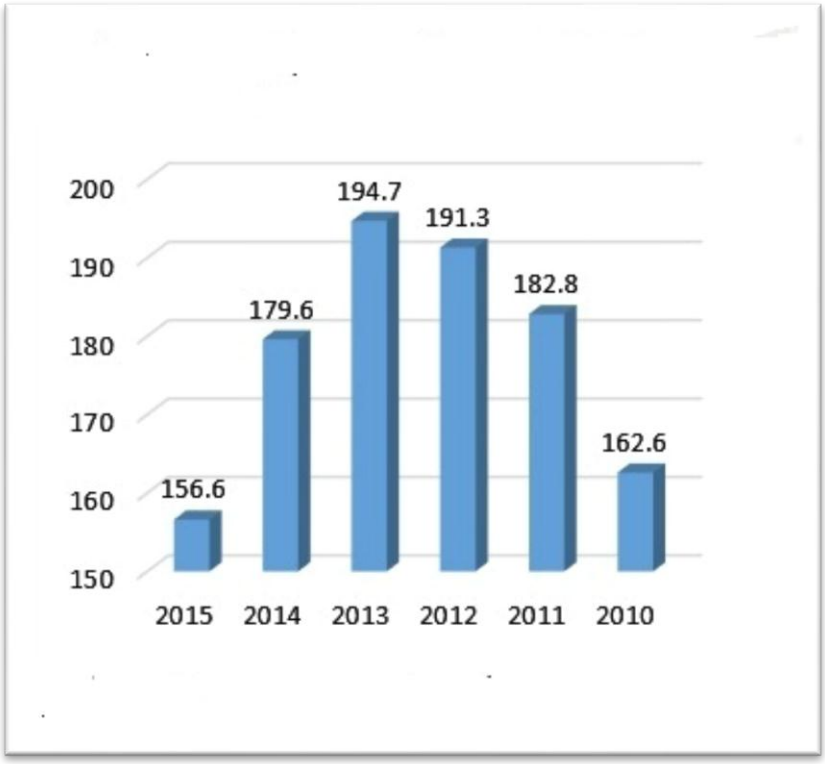

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد البنك الدولي.

يبين الشكل أعلاه احتياطات الجزائر في مختلف المجالات من ضمنها أيضا النفط حيث نلاحظ ان احتياطات الجزائر في تزايد وتحسن خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2013 بعدها شهدت تدهور في 2014 بعدها شهدت تراجع كبير في سنة 2015 . ويرجع ذلك الى العديد من الأسباب التي من بينها تراجع الإيرادات النفطية الجزائرية .

المطلب الثاني :الإنتاج النفطي

الفرع الأول : الإنتاج النفطي العالمي

يتوزع إنتاج النفط في العالم بحسب جغرافية توزيع الاحتياطي النفطي العالمي، وهذا يعني انه دول منطقة الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية ،إيران، الإمارات ،الكويت ،العراق) تستحوذ على الإنتاج العالمي للنفط مما يعكس قدرتها الكبيرة على تلبية الاحتياجات العالمية من هذه المادة الاساسية وخاصة في ظل احتياطاتها النفطية الضخمة .[1]

ان الإنتاج البترولي يوجه الى قسمين يتمثل القسم الأول في تصديره في شكله الخام والقسم الثاني يتمثل في توجيهه للصناعات البترولية وإنتاج منتجات صالحة للاستهلاك النهائي[2] .

ان السعر يؤثر في الإنتاج من خلال تأثيره في الطلب ، فارتفاع السعر يؤدي الى انكماش الطلب العالمي ومن ثم يتقلص الإنتاج العالمي بالتبعية[3] .

الجدول رقم (02-04) : تطور إنتاج النفط في العالم بحسب المناطق خلال سنة (2003-2014)

(الوحدة :مليون برميل/اليوم)

المناطق	2003	2009	2014	الوزن النسبي 2014
أمريكا الشمالية	14.16	13.44	18.72	20.5
جنوب أمريكا ووسطها	6.69	7.35	7.61	9.3
أوروبا	17.04	17.82	17.2	19.8
الشرق الأوسط	23.50	24.73	28.56	31.7
إفريقيا	9.43	9.91	8.26	9.3
أسيا	7.82	9.03	8.32	9.4
المجموع	77.64	81.26	88.67	100

Source: BP Statistical review of world energy, June 2015, p. 08

نلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يمثل تطور إنتاج النفط في العالم بحسب المناطق خلال الفترة الممتدة 2014/2003 ان تطور الإنتاج النفطي شهد تغيرات طفيفة سواء من ناحية الزيادة أو النقصان .مثال ذلك بالنسبة لإفريقيا ففي سنة 2003 كان الإنتاج 9.43وفي سنة 2009 اصبح 9.91 حيث تغيرت النسبة بالزيادة الطفيفة فقط وفي سنة 2014 أصبحت النسبة 8.26 حيث تغيرت النسبة بالنقصان .

[1] حمادي نعيمة ، مرجع سابق ص: 13.

[2] وحيد خير الدين ، مرجع سابق ص :59.

[3] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سابق ص: 22.

الفرع الثاني :الإنتاج النفطي في الجزائر

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الإنتاجية ،هذا ما أدى بها الى ان تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا راجع إلي تميزها في إنتاج النفط الخام [1].

الجدول رقم (02-05) تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2013)

(الوحدة :ألف برميل /اليوم)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإنتاج	796.0	776.6	729.9	942.4	1311.4	1352.0	1368.8
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإنتاج	1371.0	1356.0	1216.0	1189.8	1197.0	1199.8	1202.6

Source: Organization of opec, Annual Statistical Bulletin ,2005, p19, 2007, P17,2014 ,P 30

يبين الجدول أعلاه تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000الى 2013 .حيث نلاحظ انه هناك تغيرات طفيفة في الفترة (2000-2003) بعد هذه الفترة ارتفع الإنتاج النفطي الجزائري بنسبة كبيرة مقارنة بالسنوات الماضية وحافظ على هاد المستوى الى غاية سنة 2008 بعد هده الفترة بدأت نسب الإنتاج النفطي بالتراجع .

المطلب الثالث : استهلاك النفطي العالمي

يتزايد الاستهلاك النفطي العالمي باستمرار .ويستهلك البترول في جميع دول العالم لكن بنسب مختلفة .

تستحوذ الدول الصناعية على اكبر نسب الاستهلاك مقارنة بدول الشرق الأوسط ، و زيادة التصنيع في الدول الصناعية يؤدى الى زيادة الاستهلاك العالمي من النفط خاصة دول الصين والهند يرتفع فيها معدل الاستهلاك [2].

ويمكن القول ان العملية الصناعية لاستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط ، كما ان نقصانه أو فقدانه لأي سبب من الأسباب قبل إيجاد الطاقة البديلة ، قد يؤدي الى إقفال المصانع وتوقف الإنتاج ، وخلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي [3].

[1] بن عوالي خالدية، مرجع سابق ص :92.

[2] مشدن وهيبة ، **اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص:12

[3] أمينة عتو ، **انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر (1996-2012)** ، مذكرة مقدمة لاستكمار شهادة ماستر اكادمي علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012-2013، ص:5.

الجدول رقم (02-06) تطور حجم الاستهلاك العالمي من النفط خلال (2002-2011)

(ألف برميل/اليوم)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
استهلاك النفط العالمي	78000	80000	82500	83900	84100	86000	85800	84050	86500	87900

المصدر :مشدن وهيبة مرجع سابق ص 9.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ان استهلاك النفط عبر دول العالم في تزايد مستمر ودائم خلال السنوات الماضية ومن خلال دراساتنا وأبحاثنا سيكون أيضا في ارتفاع خلال السنوات القادمة .

الشكل رقم (02-02) يوضح توزيع الاستهلاك العالمي من النفط سنة 2008

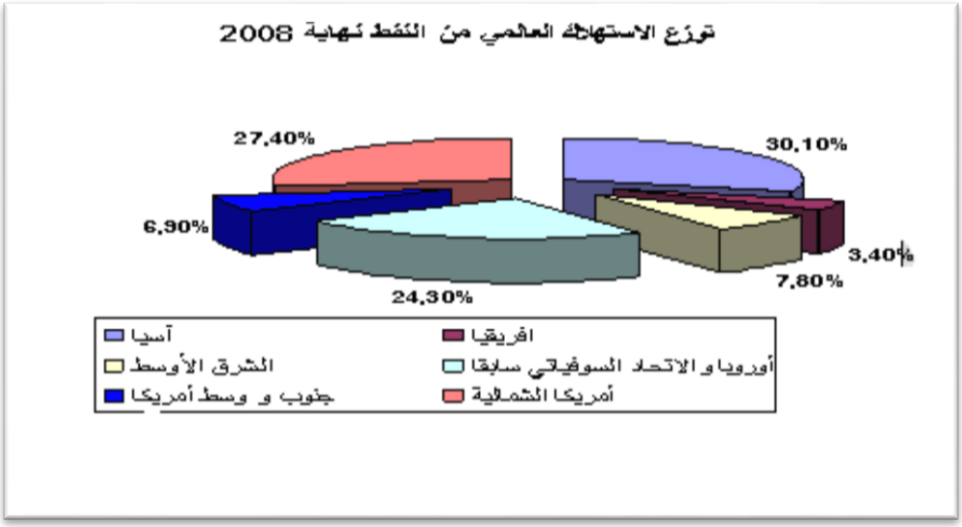

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على صندوق النقد الدولي .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان الاستهلاك العالمي للنفط كان بنسبة كبيرة في أسيا ب(30.10%) تليها أمريكا الشمالية بنسبة (27.40%)تليها أوروبا ب(24.30%)بعدها دول الشرق الأوسط بنسبة (7.80%) تليها جنوب ووسط أمريكا ب(6.30%)وأخيرا أفريقا ب(3.40%) .

وتتوقع وزارة الطاقة الأمريكية ارتفاع استهلاك العالم من النفط الى 97 مليون برميل يوميا عام 2015 والى 117 مليون برميل يوميا عام 2030 ،نلاحظ ان اكبر نسب الاستهلاك النفطي يتمركز في الدول الصناعية أي الدول المتقدمة، بينما اقل النسب تكون في الدول النامية لكنها تمتاز بأنها الدول الأكبر إنتاج للنفط والمصدرة له .

المبحث الثاني : دور الإيرادات النفطية في دعم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي تشغل الدول النامية وهي العملية التي تهدف الى تطوير الدولة و تخليصها من التخلف وإحداث تغيير على هيكلها الاقتصادي وترتبط هده الأخيرة بالحجم المتاح من الموارد الاقتصادية وحسن استخدامها، وقد عرفنا من خلال المبحث السابق ان النفط هو أهم محرك للاقتصاد .وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا المبحث أساسيات التنمية الاقتصادية ودور الإيرادات النفطية فيها .

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عملية استثمارية ضخمة تتطلب رصد موارد مالية هامة وتضيفها بأفضل استخدام ممكن. ان جوهر عملية التنمية الاقتصادية هو تلبية حاجات الأفراد وإشباع رغباتهم والحرص على إشباع رغباتهم والحرص على تحقيق أقصى قدر ممكن من الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والطبيعية والاستفاذة من الطاقات البشرية في تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،وتتعلق التنمية بمجالات عديدة منها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية .

تتوقف مخرجات التنمية الاقتصادية على مدخلاتها فكلما كانت هذه المدخلات ايجابية كانت مخرجاتها ايجابية كذلك والعكس صحيح أي حدوث ظاهرة التخلف،سنحاول فيما يلي توضيح التنمية الاقتصادية من تعريف وأهداف [1].

الفرع الأول :تعريف التنمية الاقتصادية وأهدافها

هي إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير هيكل الاقتصاد الوطني وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

ولعل التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي [2].

هي عملية داخلية ذاتية،بمعنى ان كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه وان أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعد سوى عوامل مساعدة [3].

---

[1] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر مصر السعودية –دراسة مقارنة 2010/1990–** ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 ،2013-2014، ص:3.

[2] بلقلة براهيم ،**آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–** ،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-،2009 ص: 45 .

[3] بوفليح نبيل، **اثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برامج دعم الإنعاش الاقتصادي –2004/2001–المطبق في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، ص:3.

التنمية الاقتصادية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الانسان وكرامته وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير وإطلاق لقدراته للعمل البناء والتنمية كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من اجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر و هي سلسلة من التغيرات التي بدونها يتوقف النمو [1].

أهداف التنمية الاقتصادية

من أهم ماتهدف الدولة الى تحقيقه من خلال عملية التنمية الاقتصادية مايلي [2]:

1-زيادة الدخل الوطني :وتعتبر من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية،ذلك ان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان الى القيام بالتنمية الاقتصادية، هو الفقر وانخفاض مستوى معيشة السكان وللقضاء على ذلك يتم العمل على تخفيض مستوى الفقر والرفع من مستوى المعيشي للسكان عن طريق زيادة الدخل الوطني .

2-تحسين مستوى المعيشة :رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص العمل و تعليم أفضل و اهتمام كبير بالقيم الثقافية و القيم الإنسانية ، و التي لا تؤدي فقط إلى تحسين الرفاهية المادية بل إنها سوف تولد عز نفس على المستوى الفردي بشكل كبير.

3-عدالة توزيع الدخل الوطني :هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية،حيث نجد انه معضم الدول النامية تحصل على مجموعة قليلة من السكان على حصة كبيرة من الثروة .

4-زيادة إتاحة و توسيع السلع الأساسية التي تعتبر من مقومات الحياة مثل الغذاء و السكن و الحماية.

5-توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية و الاجتماعية المتاحة للأفراد و الأمم ، و ذلك عن طريق تخليصهم من العبودية و الاعتمادية، وليس فقط علاقتهم مع الناس و الدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل و المأساة الإنسانية.

[1] وعيل ميلود، نفس المرجع السابق، ص: 4.

[2] حمادي نعيمة، نفس المرجع السابق ،ص: 19.

الفرع الثاني :التنمية الاقتصادية في الجزائر

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم للوصول الى تحقيق تنمية اقتصادية وذلك من خلال تحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية لأفراد مجتمعها،وذلك من خلال الاستغلال الأمثل والرشيد للأموال المالية الضخمة المتوفرة حاليا والتي تعد عاملا مهما ومحفزا لتحريك ودعم عجلة التنمية، ولعل أبرز المؤشرات التي تعكس ملامح التنمية لأي دولة نجد مؤشرات اقتصادية، اجتماعية، سياسية..الخ، وتقتصر هذه الدراسة على المؤشرات التالية[1]:

1-الناتج المحلي الإجمالي (المقياس التقليدي للتنمية):يرتكز هذا الأسلوب على الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي ويشتق منه مؤشرات للتنمية كمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

2-متوسط الدخل الفردي(المقياس التقليدي للتنمية) :يعتبر مؤشر متوسط الدخل الفردي من بين المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية الاقتصادية والوصول إلى تحقيق رفاهية أفراد المجتمع .

3-مؤشر التنمية البشرية :هو عملية توسيع الخيرات المتاحة أمام الناس وتدل الخيرات عن حق البشر وتقوم على أربعة عناصر هي الإنتاجية والعدالة والاستمرارية والمشاركة .

صنفت الجزائر في المرتبة 93 من أصل 187 بلد حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2012 [2].

المطلب الثاني :اثر تقلبات أسعار النفط في التنمية الاقتصادية بالجزائر

لعب النفط في الجزائر دورا محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات لتلبية احتياجاته التنموية، والحصول على العملة الأجنبية، لتحقيق صادرات النفط لأنها غالبية عائدات صادرات الجزائر .

تمتاز الإيرادات البترولية بشكل عام بعدم الاستقرار،وتذبذب حصيلتها نظرا الى تذبذب أسعار النفط وتغير سعر الصرف الدولار،وهذا ما يؤثر بشكل كبير في الإيرادات العامة للدولة الجزائرية [3].

[1] موري سمية، بلحاج فراج، **اثر تذبذب في اسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر –مقاربة تحليلية وقياسية –،جامعة بشار ،الجزائر** ،ص ص: 209 -210 .

[2] نفس المرجع السابق ،ص ص: 210- 211

[3] علة مراد، **دراسة تقلبات اسعار النفط وأثارها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر (2000-2014)** ،جامعة زيان عاشور بالجلفة ،الجزائر ، يناير 2017،ص :103.

الشكل رقم (02-03) يوضح الإيرادات العامة الجزائرية خلال الفترة (2015-2018)

	تقديرات 2018/2017	تقديرات 2017/2016	الفرق	النسبة %	ختامي 2016/2015
الإيرادات النفطية	11.7	8.6	3.1	36.0%	12.1
الإيرادات غير النفطية	1.6	1.6	0.0	0.0%	1.5
جملة الإيرادات	13.3	10.2	3.1	30.4%	13.6

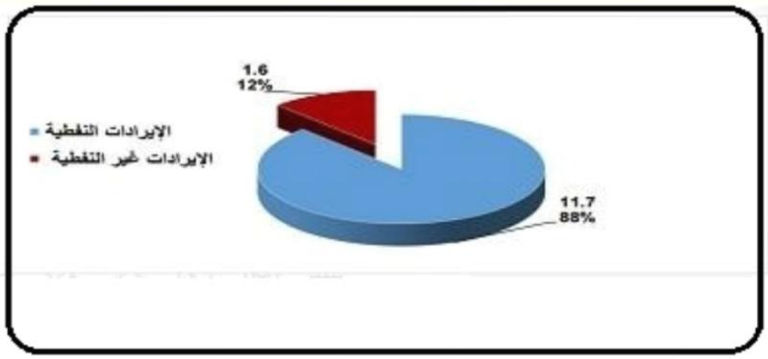

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على البوابة الوطنية للمجلات العلمية .

من خلال الشكل نلاحظ ان الإيرادات النفطية تمثل اكبر نسبة مقارنة مع الإيرادات الغير نفطية .كما نلاحظ انخفاض في الإيرادات النفطية في الفترة من (2016/2015) الى (2017/2016) وذلك ب : 3.5ثم ارتفعت خلال الفترة من (2017/2016)الى (2018/2017)وذلك ب :3.1 هدا بالنسبة للإيرادات النفطية، أما في ما يخص الإيرادات غير النفطية فقد شهدت ارتفاع طفيف خلال الفترة من(2016/2015)الى (2017/2016)وذلك ب : 0.1ثم شهدت ثبات خلال الفترات اللاحقة أي الى 2018.كما ان نلاحظ انخفاض في الإيرادات النفطية يؤدي الى انخفاض في مجمل الإيرادات العامة رغم ارتفاع الإيرادات غير النفطية للدولة وعند ارتفاع الإيرادات النفطية ترتفع أيضا الإيرادات العامة أيضا رغم ثبات الإيرادات غير النفطية .أي ان الإيرادات النفطية هي التي تحدد مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر .

والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات النفطية مقارنة بالإيرادات العامة للدولة في الجزائر .

الجدول رقم (02-07) :يوضح تطور الإيرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

(الوحدة مليار دينار)

السنوات	الإيرادات البترولية	الإيرادات العامة للدولة
2000	1213.2	1578.1
2001	1001.4	1505.5
2002	1007.9	1603.2
2003	1350.0	1974.4
2004	1570.7	2229.7
2005	2352.7	30822.5
2006	2796.8	3639.5
2007	2796.8	3687.8
2008	4088.6	5190.5
2009	2412.7	3676.0
2010	2905.0	4392.9
2011	3979.7	5790.1
2012	4184.3	6339.3
2013	3678.1	5940.9
2014	1577.7	4218.2

المصدر : بنك الجزائر التقارير السنوية 2014 .

من خلال قراءة الجدول نلاحظ ان الإيرادات النفطية تميزت بعدم الاستقرار والتذبذب في حصيلتها وفق تذبذب أسعار النفط، حيث عرفت نموا ايجابيا ومستمرا خلال الفترة من عام 2002 الى 2008، حيث ارتفعت من 1007.9 مليار دينار عام 2002 الى 4088.6 مليار دينار عام 2008،وهذا نتيجة الارتفاع في أسعار النفط في تلك الفترة، لتنخفض بعدها قيمة الإيرادات البترولية عام 2009 الى 2412.7 مليار دينار، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية لتعيد الارتفاع بعد ذلك وتبلغ 4184.3 مليار دينار عام 2012 وهذا بسبب انتعاش أسعار النفط فيما شهد عام 2014 انخفاض حاد في حصيلة الإيرادات البترولية حيث قدرت ب 1577.7 مليار دينار بعد ان كانت 3678.1 مليار دينار عام 2013.

الشكل رقم (02-04) يوضح الإيرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)(الوحدة مليار دولار)

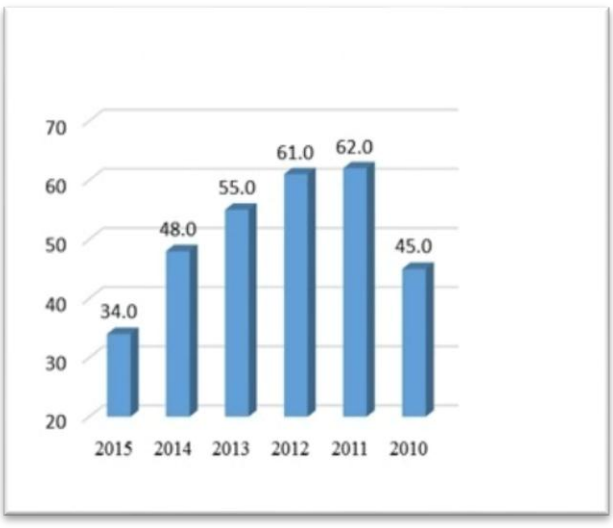

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات من منظمة الاوبيك لسنة 2015.

أثرت تقلبات أسعار النفط العالمية في التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2000-2016) وترتب عليها أثار عدة في المتغيرات الاقتصادية ومن أهمها [1]:

1-الميزان التجاري :فلقد لعبت أسعار النفط دوراً كبيراً في توفير العملات الأجنبية للجزائر، فسمحت لها بتمويل احتياجاتها من الواردات كما انها انعكست بشكل مباشر على جانب الصادرات .

حيث شهدت تذبذب في الصادرات الجزائرية كما وتتأثر الواردات الجزائرية أيضا بتقلبات أسعار النفط.

الجدول رقم(02-08) :يوضح تطور صادرات و واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	الصادرات		الواردات	أسعار النفط (دولار للبرميل)
	إجمالي الصادرات	صادرات النفط		
2000	22.03	21.42	9.17	27.60
2001	19.13	18.48	9.94	23.12
2002	18.83	18.09	12.01	24.36
2003	24.61	23.94	13.53	28.10
2004	32.08	31.3	18.31	36.05
2005	46	45.09	20.36	50.64
2006	54.61	53.43	21.46	61.08
2007	60.16	58.21	27.63	69.08
2008	79.3	78.02	39.48	94.45
2009	45.19	44.219	39.29	61.06
2010	57.05	55.72	40.47	77.45
2011	73.57	71.51	47.25	107.46
2012	72.63	70.57	50.38	109.45
2013	65.49	63.48	55.03	105.87
2014	61.26	58.45	58.33	96.2

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر .

من خلال الجدول نلاحظ ان صادرات النفط تمثل الحصة الأكبر من الصادرات العامة للدولة .الا ان الصادرات غير النفطية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة حيث انتقلت من 24.61 سنة 2003 الى 61.26 سنة 2014 .هذا مايفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات وخاصة النفط .والصادرات النفطية شهدت تطور أيضا خلال هذه الفترة وهذا التطور مرتبط بحصيلة أسعار النفط التي انتقلت من 23.12 دولار للبرميل سنة 2001 الى 105.87 دولار للبرميل سنة 2013 .

[1] نفس المرجع السابق ،ص:106.

كما نلاحظ أيضا ان حصيلة الواردات عرفت ارتفاع مستمر خلال الفترة حيث انتقلت من 9.64 سنة 2001 الى 58.33 سنة 2014 وهذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار النفط، أيضا يعود هذا الارتفاع الى السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر في زيادة حجم الواردات .

ومنه يتبين لنا ان حصيلة الصادرات والواردات متعلق بشكل كلي بأسعار النفط

الشكل رقم (02-05) يوضح قيمة الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)

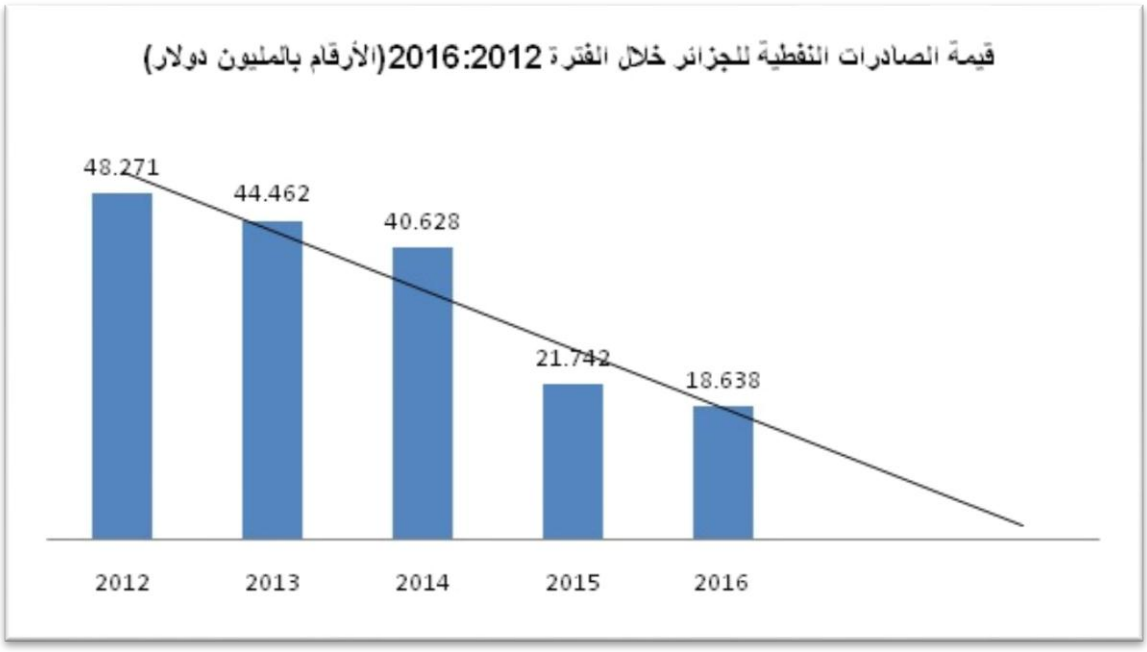

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2012-2016

من خلال الشكل نلاحظ ان قيمة الصادرات النفطية الجزائرية تشهد تراجع سنة بعد سنة حيث من 48.271مليون دولار سنة 2012 لتصبح 18.638 مليون دولار سنة 2016 وهذا فرق كبير جدا .

أكدت السنوات الماضية ان تغطية العجز في ميزان التجاري الجزائري تعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الصادرات المرتبطة بأسعار النفط على مواجهة احتياجات الاستيراد، ولذلك فقد أسهم ارتفاع الأسعار في تحقيق فوائض مستمرة في الميزان التجاري، ازدادت من 12.86 مليار دولار عام 2000 إلى 39.82 مليار دولار عام 2008وبالنسبة إلى عام2009 فقد شهدت الأسعار انخفاضاً حاداً فهبط متوسطها إلى61.06 دولار للبرميل [1].

[1] نفس المرجع السابق، ص: 108.

ما تسبب في انخفاض قيمة الصادرات، ومع بقاء قيمة الواردات ثابتة نسبياً؛ فقد أدى ذلك إلى تراجع فائض الميزان التجاري إلى 5.9 مليار دولار في عام 2009 ، لكن بعودة التحسن إلى أسعار النفط خلال الفترة ما بين عامي 2010 و 2012 ، وارتفاع متوسطها إلى 109.45 دولار للبرميل، فقد حقق فائض الميزان التجاري الجزائري ارتفاعاً كبيراً، ليصل إلى 22.26 مليار دولار في عام .2012 لكنه عاد إلى الانخفاض مجدداً في2014 وكان انخفاضاً حاداً، حيث بلغ 2931 مليون دولار، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط وما تبعه من انخفاض في قيمة الصادرات والارتفاع في قيمة الواردات في تلك السنة[1] .

الجدول رقم :(02-09) يوضح تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2014) (الوحدة :مليون دولار)

السنوات	رصيد الميزان التجاري	اسعار النفط (دولار /البرميل)
2000	12858	27.60
2001	9192	23.12
2002	6816	24.36
2003	11078	28.10
2004	13775	36.05
2005	25644	50.64
2006	33157	61.08
2007	32532	69.08
2008	39819	94.45
2009	5900	61.06
2010	16580	77.45
2011	26322	107.46
2012	22256	109.45
2013	10465	105.87
2014	2931	96.2

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات .

[1] نفس المرجع السابق، ص:108.

المطلب الثالث : تداعيات انخفاض سعر النفط على الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعها في صادراتها اذ يمكن تصنيفها على انها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي النفط وبنسبة تفوق 95 بالمائة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري في وضع شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في السوق النفطية في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية [1].

حتى الآن لم تؤثر اسعار النفط المنخفضة على التنمية في الجزائر الا بصورة محدودة وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو مايعرف (بصندوق ضبط الإيرادات)الذي انشاته عام 2000 مع انطلاق فترة تراجع اسعار النفط، وقد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطات لدعم النشاط الاقتصادي .

ورغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع اسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها :

1-انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط : فقد تراجعت مدا خيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا حيث لم تسجل سنة 2015 سوى 91.14 مليار دولار مقابل 35.27 مليار دولار لسنة 2014 أي انخفاض قدره 47.45 بالمئة .

2-خسائر كبيرة في الأرصدة المالية العامة : حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل الى 16 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في2016 .

3-عجز في الحسابات الخارجية حدث اتساع حاد في عجز الحساب الخارجي وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات .

4- انخفضت احتياطيات الصرف .

وفي حال استمرار انخفاض اسعار النفط في السنوات القادمة،فانه لامحال ستؤدي الى التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق وفرات في الميزانية العامة[2] .

[1] http://www.edu-dz.com/2017/03/31-low-oil-prices.html 02-04-2018 /12 :06

[2] دخلي عبد الرحمان ، **اثر تذبذب اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي** ، رسالة ماجستير تخصص : علوم مالية ، جامعة يحي فارس الدية ، الجزائر 2014-2015 ص :138.

المبحث الثالث : اثر تراجع الإيرادات النفطية على الاقتصاد الوطني

تعتبر الإيرادات النفطية من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الدولة المنتجة للنفط في تمويل وتسيير اقتصادها فحجم الإيرادات النفطية هو الذي يحدد الإمكانيات المالية داخل الدولة ، هذا ماجعل الجزائر تدرك مدى أهمية ذلك وخطورته على الاقتصاد الوطني خصوصا انه في تراجع ملحوظ خلال السنوات السابقة والحالية أيضا ،وهذا ماسوف نتطرق إليه في هذا المبحث من خلال رصد التطورات التي مرت بها الإيرادات النفطية وكذا أهميتها في الاقتصاد الوطني .

المطلب الأول :تطور الإيرادات النفطية في الجزائر

تتعرض الإيرادات النفطية الى مشاكل من حيث تقدير قيمتها نتيجة التذبذب في الأسعار ، وتتأثر الإيرادات النفطية بأسعار النفط فعندا الزيادة يحدث فوائض مالية وعند التراجع يحدث عجز ، في الفترة خلال 2000 شهدت اسعار النفط تطورا غير مسبق بعد الركود الذي عاشته من قبل بحيث أدى ذلك ومن جديد الى تراكم الفوائض النفطية للدول المنتجة و المصدرة للنفط والجزائر كغيرها من الدول المنتجة و المصدرة للنفط فقد مرت بنفس الأحداث التي مرت بها الدول النفطية الاخرى ، من حيث نمو الفوائض المالية الناتجة عن تصدير النفط في فترات معينة وتراجعها في فترات أخرى ، وهذا بحسب التقلبات التي عاشتها أسواق النفط من حين الى أخر، وهذا ماسوف نبينه من خلال تحليلنا لمراحل تطور الإيرادات النفطية في الجزائر[1] .

أولا : تطور الإيرادات النفطية خلال (2000-2013)

تميزت هذه الفترة بالعودة القوية للإيرادات النفطية في السنوات الأولى من القرن الحالي وذلك بعد فترة طويلة من التذبذبات وهذا ماسوف يوضحه لنا الجدول الأتي :

الجدول رقم (02–10) قيمة الإيرادات النفطية خلال (2000-2013) الوحدة مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات النفطية	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.56	35.61
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات النفطية	56.61	77.19	44.41	56.12	71.66	70.57	63.32

المصدر :التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات (2000الى 2013)

[1] عبد المجيد عثماني، **اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012 -2013 ، ص ص : 31-34.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان قيمة الإيرادات النفطية بلغت سنة 2000 حوالي 21.06 مليار دولار لتنخفض سنة 2001 الى 18.53 مليار دولار ثم الى مستوى 18.11 مليار دولار سنة 2002 ثم ترتفع الإيرادات النفطية وذلك ابتداء من سنة 2003 بعد انخفاض كبير في السنتين السابقتين وهدا الارتفاع راجع الى انتعاش اسعار النفط العالمية، وفي سنة 2008 ارتفعت الإيرادات النفطية ارتفاعا قياسيا لم تصل الى هذا المستوى من قبل بسبب الارتفاع الكبير الذي عرفته اسعار النفط ، حيث بلغت 147 دولار للبرميل وهذا راجع الى تواصل الانخفاض في المخزونات الأمريكية وتداعيات الأزمة العالمية المالية ، أما بالنسبة لسنة 2009 فتميزت بانخفاض في الإيرادات النفطية قدرت ب44.41 مليا دولار وهذا بسبب تدهور حالة اسعار النفط .

ثانيا : تطور الإيرادات النفطية خلال (2013-2016)

تميزت هذه الفترة بتراجع في الإيرادات النفطية وانخفاض والسبب المباشر هو الانخفاض المستمر لسعر النفط خلال هذه الفترة والجدول التالي يوضح لنا ذلك :

الجدول رقم (02-11)قيمة الإيرادات النفطية خلال (2013-2016)الوحدة مليار دولار

السنوات	2013	2014	2015	2016
الإيرادات النفطية	63.32	58.34	33.08	27.88

المصدر :التقرير السنوي للبنك الجزائري خلال الفترة -2013-2016)

من خلال الجدول السابق نلاحظ انه هناك تراجع في الإيرادات النفطية سنة 2014 ب 58.34 مليار دولار وبقيا هاذ التراجع الى سنة 2016 ب27.88 مليار دولار .وهذا التراجع متأثر بتراجع اسعار النفط .

وما يمكن استنتاجه من خلال دراستنا لتطور الإيرادات النفطية منذ سنة 2000 الى غاية 2016 فانه يتضح لنا انها تأثر على الاقتصاد الوطني في حالة زيادتها أو انخفاضها ، لكونها تمثل 90بالمئة من والمداخيل الرسمية للدولة وبما ان الإيرادات النفطية تتأثر وبصفة مباشرة بأسعار النفط، هذا ما جعلها غير مستقرة وخاضعة لتقلبات متكررة في السوق النفطية العالمية .

ونظر للعلاقة الطردية التي تربط كل من اسعار النفط والإيرادات النفطية فانه هناك علاقة وطيدة تربط الإيرادات النفطية بالاقتصاد الوطني فهي تأثر عليه إما سلبا وهذا في حالة تدهورها وإيجابا في حالة زيادتها .هذا ما يجعل الاقتصاد الوطني مرهونا بما تحصله من هذه الإيرادات النفطية من أموال[1] .

[1] بن عوالي خالدية ، نفس المرجع السابق ، ص : 127.

المطلب الثاني :أهمية الإيرادات النفطية في الاقتصاد الوطني

ان للإيرادات النفطية أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني باعتباره احد أهم العوائد المالية للدولة والمصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة، فقد لعبت الإيرادات النفطية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية الذي شهدتها الجزائر منذ السنوات الأولى للنفط والى حد الساعة .

وتكمن أهمية الإيرادات النفطية في الجزائر من خلال البرامج التنموية التي عرفتها منذ الاستقلال الى يومنا هذا ويظهر هذا فعليا من خلال ماحققته القطاعات الاقتصادية الكبرى من تطور وتقدم في الفترة الممتدة من 2000 الى 2014 وهذا راجع الى الوفرة المالي في الاقتصاد والتي لم تشهدها الجزائر منذ الاستقلال وهذا بفضل القطاع النفطي .

القطاع النفطي باعتباره العصب النابض في الاقتصاد الجزائري ، وذلك عن طريق ما يتيحه هذا القطاع من أموال كبيرة سعت الحكومة الجزائرية الى الاهتمام أكثر بهاذ القطاع وهذا عن طريق ضخ جزء كبير من العوائد المالية في هاذ القطاع من اجل تحسين الاقتصاد الوطني .

كما ان أهمية الإيرادات النفطية أهمية على قطاع الخدمات أيضا وتظهر من خلال استفادة هذا القطاع من النهوض من حالة الركود الكبير الذي شهده خلال فترة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال فترات سابقة وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية .

كما كان للإيرادات النفطية دور في تطوير قطاع الفلاحة من خلال تنمية الجهود والنهوض بهذا القطاع بعد المعانات التي عاشها خلال مرحلة التسعينات، وهذا عن طريق تمويله بأموال كبيرة الناجمة عن الإيرادات النفطية [1].

[1] بن عوالي خالدية ، نفس المرجع السابق ، ص ص : 28-29 .

خلاصة الفصل

للنفط أهمية كبيرة وميزة خاصة لاتتوفر في بدائله،وان التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم كان لها واقع على الصناعة الجزائرية للنفط وذلك بسبب احتياجات الشركات العالمية لتجديد احتياطاتها من النفط تحسبا للمستقبل تتركز أهم الاحتياطات النفطية في العالم في المنطقة التي تعتبر دول الشرق الأوسط حيث فيها اكبر المنتجين على المستوي العالمي، بينما تعتبر الدول الصناعية الكبرى اكبر المستهلكين للنفط لافتقارها لهذه المادة .

بعد ان سلطنا الضوء على العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري تبين لنا انها تعتمد على مادة أولية وحيدة تتمثل في النفط للحصول على الموارد اللازمة وان الصادرات خارج هذا القطاع تبقى ضئيلة جدا، وعلى هذا الأساس لعب التوزيع الاقتصادي دور هام في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في ظل تذبذبات في اسعار النفط والأسواق العالمية .

ان التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري اختلالا أو توازنا .

والاعتماد المفرط على النفط يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية لا محالة، وهذا ما سنتطرق له في الفصل التالي حول اتجاهات التجارة الخارجية في ظل تراجع الإيرادات النفطية .

تمهيد

تعتبر التجارة الخارجية الحلقة المركزية في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة،وهي تساهم في تنمية القدرات الإنتاجية وتوسيع فرص العمالة وانسياب عوامل الإنتاج بين الدول،فالتجارة الخارجية اليوم لها تأثير كبير على اقتصاديات جميع الدول من خلال تطوير قطاع الصادرات والواردات وزيادة الانفتاح على الاقتصاد العالمي من جانب أخر فقد ساهمت الإيرادات النفطية وبقدر كبير في تطوير التجارة الخارجية من خلال الإنتاج والاستهلاك العالمي للنفط .

ومن اجل معرفة واقع اتجاه التجارة الخارجية الجزائرية في حالة تراجع الإيرادات النفطية سنحاول خلال هذا الفصل التطرق الى الاطار العام للتجارة الخارجية مستندين الى المباحث التالية:

المبحث الأول : واقع التجارة الجزائرية في الجزائر .

المبحث الثاني : تداعيات تراجع الإيرادات النفطية على التجارة الخارجية .

المبحث الثالث : التوجهات الجديدة للتجارة الخارجية

المبحث الأول : واقع التجارة الخارجية في الجزائر

سعت الجزائر منذ الإستقلال إلى النهوض باقتصادها للتخلص من شبح التبعية الاقتصادية بعد أن أصبحت مستقلة سياسيا،منتهجة في ذلك خططا تنموية وبرامج اقتصادية بما أتيح لها من موارد مادية وبشرية ، وكان لقطاع التجارة الخارجية الحظ الأوفر من هذه المخططات والبرامج الاقتصادية لما تكتسيه من أهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني.

المطلب الأول : سياسات التجارة الخارجية في ظل (التخطيط المركزي –اقتصاد السوق)

ظهرت التجارة بأوسع اتجاه لها منذ عام 1865 واستمرت في التوسع حتى الوقت الحاضر حتى أصبحت عالمية في محتواها ودوافعها واتجاهاتها ، وفي الحقيقة أن التجارة الحديثة تأسست في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ،وقبل هذه الفترة كانت التجارة مقتصرة على أقاليم معينة من العالم مثل إقليم البحر المتوسط وبعض أقطار الشرق الأقصى والوطن الغربي ، وظهور التجارة الدولية كانت نتيجة عاملين [1].

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية[2].

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببًا من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد من أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها[3].

يقصد بالتجارة الخارجية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[4] .

[1] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لاستكمل متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير المؤسسات، تخصص المالية الدولية ،جامعة بوبكر بالقايد، تلمسان، 2010-2011، ص:03.

[2] محمد احمد السريتي ،**التجارة الخارجية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ،2009 ،ص:8

[3] موسى سعد وآخرون ،**التجارة الخارجية** ،ط1، عمان ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،2001، ص ص: 13-17

[4] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية** ،مكتبة زهراء الشرق مصر، 1996 ،ص: 13

أما في ما يخص سياسة التجارة الخارجية يقصد به مجموعة الوسائل التي تلجا إليها الدولة في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة،وتعرف أيضا على انها اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج وتعبر عن ذلك بإصدار واتخاذ قرارات وإجراءات تضعها موضع التطبيق .

تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية الدولية كما تختلف من الدول المتقدمة الى الدول النامية كما تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتختلف باختلاف نوعية السياسة المطبقة .

ومنه نميز سياستين للتجارة الخارجية (سياسة حماية التجارة و سياسة حرية التجارة).

وقد شهت التجارة الخارجية للجزائر عدة تحولات وإصلاحات خلال هده المرحلة من المخططات واقتصاد السوق سعت من خلالها جاهدة الى تحقيق استقرار [1].

الفرع الأول: التجارة الخارجية في ظل التخطيط المركزي

التخطيط هو عبارة عن عملية فنية مستقلة عن طبيعة النظام السياسي،أو هو أسلوب عملي تتبعه المجتمعات لتسيير عملية التنمية وإدارة الاقتصاد القومي لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ،ونميز في عملية التخطيط المركزي عدة مستويات وهي كالتالي :

1-التخطيط الشامل : ويشمل كل الأنشطة الاقتصادية للبلاد ، ويتطلب تحديدا دقيقا للأهداف المطلوب تحقيقها في جميع مراحل إعادة الإنتاج الموسع ، ويرتبط نجاح هذا التخطيط بمدى تضمنه أهداف المجتمع وطموحاته وبمدى توفر أركانه الاساسية المتمثلة في الواقعية والشمولية والمرونة والاستمرارية .

2- التخطيط الجزئي : ويتركز على بعض العمليات والمشروعات الرئيسية أو احد القطاعات الاقتصادية المختارة

3- التخطيط القطاعي : ويتمثل إحدى صور التخطيط الجزئي ، ويهتم بتحقيق الشمول في جانب من جوانب النشاط الاقتصادي ، فيغطي الجوانب المختلفة لقطاع معين متضمنا تخطيط عمليات الإنتاج والعمالة ورأس المال والإنتاجية وتنظيم القطاع والخدمات اللازمة له ، ومشكلاته التسويقية والتمويلية ويهتم أيضا بالمشروعات اللازمة لتوسيع القطاع في المستقبل[2] .

[1] مجدي محمود شهاب ، سوري عدلي ناشز، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي، الحقوقية ، بيروت، ، 2006 ص: 185.

[2] زيرمي نعيمة ، نفس المرجع السابق ، ص: 75.

4-التخطيط الإقليمي : هو التخطيط المطبق على مستوى الإقليم ، والإقليم هنا يمثل منطقة اقتصادية للبلاد تتميز عن غيرها من المناطق بطبيعة بنيتها الاقتصادية وبمستوى تطور قواها المنتجة وبخصائص مواردها وثرواتها ،وبهذا فان الإقليم يشكل جزءا من كامل الاقتصاد.

اعتمدت الجزائر على سياسة المخططات المركزية في تسيير اقتصادياتها ،خلا ل هذا التخطيط المركزي ، كانت الدولة المنتج والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية ، فقد كان هدفها التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على القطاع العمومي ، ومن ثم المؤسسة الوطنية فالهيمنة الخانقة للدولة والمركزية التي فرضتها على الاقتصاد بصفة عامة وعلى التجارة الخارجية بصفة خاصة [1].

الفرع الثاني: التجارة الخارجية قي ظل اقتصاد السوق

يقصد باقتصاد السوق المكان الذي تباع فيه السلع وتشترى،والمراحل التي تمر بها السلعة بين المنتج والمستهلك تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاد السوق .وذلك من خلال الدور المزدوج الذي تقوم به،حيث تعمل على عرض الفائض من الإنتاج الوطني فتحصل الدولة على موارد من الصرف الأجنبي بالطلب على هذا الفائض من الأسواق الأجنبية من جهة ومن ثم تستطيع تمويل حاجات الاستهلاك النهائي للإفراد والاستهلاك الإنتاجي الضروري للمؤسسات من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والحصول عليها من الأسواق الأجنبية من جهة ثانية .

إنّ نية الدخول في اقتصاد السوق في الجزائر كانت ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990 ، أمام المجلس الشعبي الوطني، وفي رسالة النية والمذكرة اللتين وجهتهما وزارة الاقتصاد إلى صندوق النقد الدولي حول السياسة الاقتصادية والمالية للجزائر في 21 أوت 1990 ؛ وقد وافق مجلس إدارة المؤسسات على هذه السياسة في 03 جوان 1991 ، وبما أنّ الجزائر كانت تعول على أسلوب التخطيط – في تسيير اقتصادها –الذي يعتمد التوجه المركزي من حيث توزيع عناصر الإنتاج في مختلف الاستخدامات، فإنّ تطبيق اقتصاد السوق لم يكن بالأمر الهين، حيث تكمن الصعوبة في إخضاع حرية اقتصاد السوق لقيود التوجه المركزي، فلتغيير الاقتصاد من نظام موجه إلى آخر حرّ ، لا بد من إحداث تغيرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة، ولابد من وقت للتك يف مع العلاقات الجديدة [2].

[1] محمد بلقاسم بهلول،**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999 ، ص: 30.

[2] زرمي نعيمة، نفس المرجع السابق ، ص: 132.

مما لا شك فيه هو أن دور الدولة في الاقتصاد يختلف في النظام ، فلا تستطيع أن تكون المنتج والمسير، وفي نفس الوقت تؤدي وظائفها في تنظيم وممارسة السلطة، وإرضاء جميع الأطراف في مجال التربية، الصحة، البني التّحتية الاقتصادية والثقافية والعدالة والأمن،...الخ كما يتطلب على الدولة من اجل بناء اقتصاد السوق ان تنسحب من المجال الاقتصادي وفتح المجال أمام المبادرة الخاصة وذلك بتكريس مجموعة من المبادئ والتي منها :

- ✓ مبدأ حرية التجارة والصناعة ويقصد بها عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الخارجية ويعتمد على تخصيص وتقسيم العمل وانخفاض اسعار السلع والتشجيع في التقدم التكنولوجي.
- ✓ ومبدأ حرية التعاقد ويقصد به قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الاخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض الرسوم الجمركية على الواردات وغرضه حماية الصناعة الوطنية [1].

المطلب الثاني : مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المرآة التي تعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني و بالتالي يعتبر تحليل التجارة الخارجية تحليلا للاقتصاد الوطني من حيث مستوى تطوره ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي،كما أن العديد من مشاكل القطاعات الاقتصادية تنعكس وتجد تفسيرها في قطاع التجارة الخارجية ولذا فان هذه الأهمية المزدوجة قد أدت بدورها الى ان إيجاد مؤشرات التجارة الخارجية يعكس الواقع الحالي لطبيعة الهيكل الإنتاجي وقدرة الاقتصاد المحلي على توفير السلع لتوفيرها ومن أهم هذه المؤشرات نذكر منها :

1- مؤشر الانفتاح التجاري : يفصح هذا المؤشر عن الوزن النسبي لقيمة الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي فإذا كانت درجته عالية فان هذا يعني تأثير الاقتصاد بتقلبات التجارة الخارجية،أي ان نشاط الاقتصاد يعتمد بشكل كلي على التصدير والاستيراد .

2- الميزان التجاري : وتنبع أهمية هذا المؤشر الذي يمثل حصيلة الفرق بين مجمل الصادرات و مجمل الواردات من انعكاسه على الادخارات والقدرة على النمو ايجابيا عند ما يكون الفرق موجبا وسلبيا عندما يكون الفرق سالبا،هذا بالإضافة الى انه يشكل أهم فقرات ميزان المدفوعات بالرغم من ان الميزان التجاري للدولة ذو أهمية بالغة في بيان حصيلة مبادلاتها على المستوى الوطني[2] .

[1] نفس المرجع السابق ،ص: 140.

[2] حربي محمد عريقات،" **مبادئ الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي التجارة الخارجية**" ، كلية عمان الأردن 1997 ، ص ص : 280 -298.

3 – نصيب الفرد من التجارة الخارجية : يسمح لنا هذا المؤشر بمعرفة متوسط ما يحصل عليه الفرد من حجم التجارة الخارجية وتتحصل عليه من خلال قسمة حجم التجارة الخارجية (الصادرات +الواردات) على عدد السكان أي :

نصيب الفرد الواحد =(قيمة الصادرات +قيمة الواردات)/عدد السكان

4– هيكل التجارة الخارجية : ويشمل هاذ المؤشر على :

4-1- التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات : ويعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني ، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على اكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلة المخاطر التي تواجها صادرات الدولة في الحصول على العوائد ، وكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة التركيز دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي .

بينما يعبر التوزيع الجغرافي للصادرات عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، فكلما تركزت الصادرات في أسواق محددة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية للاقتصاد الوطني.

الجدول رقم :(03-12) يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال (2009-2016) الوحدة مليار دولار

التعيين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الحصة
التغذية	113	315	355	315	402	323	335	327	1.13
الطاقة	44.128	55.527	71.427	69.804	62.960	60.304	32.699	27.102	93.84
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	84	0.29
نصف المواد	692	1.056	1.496	1.527	1.458	2.121	1.693	1.597	4.5
السلع الفلاحية	-	1	-	1	-	2	1	-	-
السلع الصناعية	42	30	35	32	28	16	19	53	0.18
سلع الاستهلاك	49	30	15	19	17	11	11	18	0.06
مجموع الصادرات	45.194	57.053	73.489	71.866	64.974	62.886	34.668	28.883	100

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك.

نلاحظ من خلال الجدول اغلب صادرات الجزائر تتمثل في المواد الخام حيث شهدت ارتفاع خلال 2011 و2012 ثم تراجعت وبقية على هذه الحالة من التراجع .

4-2- الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات :تشكل الواردات إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد الوطني في الحصول على السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا من معدات و مدخلات إنتاج نصف مصنعة أو مواد خام،كما أن مهمة تغير مكوناتها أو تنويع أسواقها اقل صعوبة مقارنة بتلك التي تبرز في حالة الصادرات . ويمكن أن يكون تحليل مكونات الواردات على أساس تبعية السلع المستوردة للقطاعات الإنتاجية و تكمن أهمية هذه الطريقة في تحديد العلاقة بين هذه المكونات السلعية القطاعية و الصادرات في إمكانية حساب الموازين السلعية لهذه القطاعات،ويمكن في هذا السياق تصنيف السلع المستوردة بين الضرورية والكمالية وبين السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية ، كما أن وضع الواردات في خدمة التنمية لا يعني مجرد استيراد أحدث الأجهزة الإنتاجية والتكنولوجيا المتقدمة ، و إنما يعني ضرورة إدراجها بأولويات التنمية القائمة على أساس متطلبات أكثر القطاعات تخلفا في إطار بناء قاعدة تكنولوجية محلية قادرة على النمو المتداخل مع بقية القطاعات ولصالح الأغلبية.

بينما يعبر التوزيع الجغرافي للواردات عن مصدر هذه المستوردات ، فكلما تركزت الواردات في أسواق محددة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية للاقتصاد الوطني.

الجدول رقم : (03-13) البنية السلعية للواردات الجزائرية (2015-2016) القيمة مليون دولار

مجموع الموارد	عام 2015		عام 2016		التطور
	القيم	الهيكل	القيم	الهيكل	
السلع الغذائية	9.316	18.02	8.224	17.60	-11.72
السلع الموجهة للإنتاج	15.970	30.89	14.333	30.67	-10.25
سلع المعدات	17.740	34.31	15.895	34.02	-10.40
سلع الاستهلاك	8.676	16.78	8.275	17.71	-4.62
مجموع الموارد	51.702	100	46.727	100	-9.62

المصدر :من إعداد الطلبة

نستنتج من الجدول السابق ان الواردات الجزائرية شهدت انخفاض خلال عام 2016 بالنسبة للعام 2015 وذلك في السلع الغذائية وسلع الاستهلاك وسلع المعدات وكذا السلع الموجهة للإنتاج وهذا السبب راجع الى قلة نسبة الإيرادات المالية والتي بدورها سببها الأول والرئيسي تراجع الإيرادات النفطية .

المطلب الثالث: معوقات التجارة الخارجية الجزائرية

تواجه التجارة الخارجية مجموعة من العقبات التي ترتبط بطبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة حيث تتصل هذه العقبات عادة بالإنتاج الوطني حيث يعتبر من أهم العوامل التي يمكن عن طريقها ان نحدد هل الدولة مصدرة أو مستوردة،كذلك من المعوقات التي تواجه التجارة الخارجية الجزائرية هي اختلال في توازن المؤشرات الداخلية والخارجية .

هناك العديد من العوامل التي تأثر على التجارة الخارجية الجزائرية حيث انها تعوق من حركة واتجاهات التجارة الخارجية الجزائرية والتي نذكر منها [1]:

1- مستوى التنمية الاقتصادية : حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما لكونها أكثر حرصا على وضع سياسة ق ندية للتجارة الخارجية عكس ماهو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

2- أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي : هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة الى سلاح خام لذا تلجأ الدولة الى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه من هذه الصناعات كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

3- سوء توزيع الموارد الطبيعية في الدولة : حيث ترتكز اغلب الموارد الأولية كالنفط في صحراء جنوبنا الكبير وبالتالي تخصص هذه المنطقة في الإنتاج الصناعي بعتبارها منتجة لهذه المادة .

4- حجم الدولة : الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق، حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية .

5- العامل السياسي :الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

[1] زيرمي نعيمة ، نفس المرجع السابق، ص: 61.

المبحث الثاني :تداعيات تراجع الإيرادات النفطية على التجارة الخارجية

منذ زمن قريب كانت الجزائر تعاني أزمة الديون وذلك نتيجة التغيرات التي حدثت في عوائد وأسعار النفط وبفعل اعتمادها المباشر والكبير على العوائد النفطية في تحقيق تنمية البلاد مما جعلها تتحمل خسائر ضخمة ، التجارة الخارجية للجزائر تقوم على صادرات النفط بنسبة كبيرة والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة .

المطلب الأول : الأثر على الميزان التجاري _ ميزان المدفوعات

الفرع الأول : الأثر على الميزان التجاري

الميزان التجاري هو رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري وكذا هو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة ، وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات والواردات للبلد .

يعتبر التغير في الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات ويظهر اثر تراجع الإيرادات النفطية على الميزان التجاري من خلال صادرات النفط ومن ثم ينجم عنه تراجع في الإيرادات النفطية وهذا ما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار النفط [1].

أولا: الصادرات الجزائرية

الجدول رقم :(03-14) تطور الصادرات الجزائرية خلال (2005-2016) الوحدة مليون دولار

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	مجموع الصادرات
2005	43937	1099	45036
2006	53456	1158	54613
2007	58831	1332	60163
2008	77361	1937	79298
2009	44128	1066	45194
2010	55527	1526	57053
2011	71427	2062	73489
2012	69804	2062	71866
2013	63752	2165	65917
2014	60304	2582	62886
2015	35724	2063	37787
2016	30214	1033	31247

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على البنك الجزائري.

[1] بلال بوجمعة وآخرون ، **تطوير التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2001-2016)** ، ص ص : 156 - 162.

من خلال الجدول نلاحظ تطور وارتفاع في صادرات المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2005-2011) ثم تراجعت هذه الصادرات خلال الفترة (2012-2014) وبعدها شهدت تراجع كبير وملحوظ خلال الفترة (2015-2016) أما بالنسبة لصادرات خارج المحروقات فهي تساهم بنسبة قليلة فقط من الصادرات الإجمالية .

ثانيا: الواردات الجزائرية

الجدول رقم :(03-15) تطور الواردات الجزائرية خلال (2005-2016) الوحدة مليون دولار

السنوات	الواردات
2005	20048
2006	54613
2007	60163
2008	79298
2009	45194
2010	57053
2011	73489
2012	71866
2013	65917
2014	62886
2015	37787
2016	24566

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على البنك الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول لي تطور الواردات الجزائرية ،ان الواردات تشهد ارتفاع حيث في سنة 2005 كانت الواردات 20048 وفي سنة 2006 أصبحت 54613 وظلت في الارتفاع حتى ستة 2009 حيث انخفضت لتصبح 45194 ومن ثم ارتفعت الى ان وصلت الى الفترة الممتدة (2015-2016) حيث شهدت تراجع كبير في الواردات والسبب المباشر تراجع الإيرادات والسبب الرئيسي في تراجع الإيرادات هو النفط .

الجدول رقم :(03-16).تطور الميزان التجاري الجزائري خلال (2000-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الميزان التجاري	16580	26242	21490	11065	4306	-13714	-13713

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة .

من خلال الجدول نستنتج ان تطور الميزان التجاري قائم على تطور الصادرات والواردات للدولة ، حيث نلاحظ ارتفاع ثم انخفاض في الميزان التجاري أما بالنسبة للفترة (2015-2016) فنلاحظ عجز في الميزان التجاري .

الفرع الثاني :الأثر على ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أهم سجل للحسابات الخارجية لأي دولة وأكثره إيضاحا للحسابات الناتجة عن التعاملات الدولية المختلفة كما يعتبر مؤشر لتوضيح المكانة الاقتصادية للبلد وتحديد حجم ومستوى العلاقات الاقتصادية الدولية،ويعرف ميزان المدفوعات على انه سجل منظم لجميع العمليات التجارية والمالية والنقدية بين المقمين وغير المقمين في دولة معينة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة .

يمتاز ميزان المدفوعات الجزائري بجملة من النقائص والاختلالات منها ماهو هيكلي والأخر ناتج عن تأثيرات خارجية،فمن أسباب عدم استقرار ميزان المدفوعات الجزائري هو عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وبالتالي فالاقتصاد الجزائري يتأثر كغيره من الاقتصاديات الخارجية .

وكما ذكرنا سابق ان الجزائر تعتمد على النفط الذي يتميز بعدم استقرار أسعاره حيث كلما كانت أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز،ان اختلال ميزان المدفوعات الجزائري هو اختلال ذو طبيعة هيكلية يعكس الاختلال الهيكلي للاقتصاد[1] .

المطلب الثاني: الأثر على سعر الصرف – الاحتياطي من العملة الصعبة

الفرع الأول: الأثر على سعر الصرف

سعر الصرف هو عبارة على عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وبالتالي فسعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية

والأثر الذي قد يصيب سعر الصرف من جراء تراجع الإيرادات النفطية التغير الإجمالي في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات اسعار الصرف وهو يمس القروض والتحويلات والديون بالعملة الصعبة واغلب مخاطر تغيرات اسعار الصرف مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد والتصدير المقيمة بالعملة الصعبة .

وينجم عن تراجع الإيرادات النفطية مخاطر مالية ومخاطر التمويل وهي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي .وهنا يجب على الدولة ان تتخذ الإجراءات والتدابير الأزمة لتغطية المخاطر و الآثار الناجمة عن الإيرادات النفطية لسعر الصرف [2].

---

[1] جميلة الجوزي،**ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة** ، مقالة منشورة في مجلة الباحث جامعة ورقلة ، العدد 11 ، سنة 2012 ، ص ص: 229-230.

[2] عزيزة بن سمينة، ليندة رزقي،**تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على التجارة الخارجية للجزائر في ظل تذبذبات اسعار البترول خلال الفترة 2004-2014**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة الجزائر، ص: 71

الجدول رقم :(03-17)يوضح تقلبات سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار الاورو خلال الفترة (2004–2013)

السنوات	اسعار النفط (الجزائر)	سعر صرف USD/DZD	سعر صرف EUR/DZD	سعر الصرف EUR/USD
2004	38.24	72.0659	89.6423	1.3633
2005	54.45	73.3627	91.3014	1.2429
2006	66.62	72.6464	91.2447	1.2563
2007	73.11	69.3656	94.9973	1.3711
2008	104.07	64.5684	94.8622	1.4726
2009	61.17	72.6460	101.299	1.3935
2010	79.17	74.4041	99.1927	1.3261
2011	113.30	72.8537	102.2154	1.3931
2012	111.62	77.5519	102.1627	1.2859
2013	109.10	79.3809	105.4374	1.3281

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط .

الفرع الثاني: الأثر على الاحتياطات من العملة الصعبة

كشفت أخر الأرقام الرسمية عن تراجع جزء كبير من احتياطي النقد الأجنبي للجزائر بفعل أزمة تراجع الإيرادات في ظل انخفاض اسعار النفط .

وبحسب إحصاءات البنك المركزي،فقدت الجزائر نحو نصف احتياطاتها خلال السنوات الخمس الماضية اذ بلغ نحو 194.01 مليار دولار عام 2013 لينخفض الى نحو 97.3 مليار دولار نهاية العام الماضي وتوقع وزير المالية تواصل تآكل احتياطات النقد الأجنبي لتصل الى 85.2 مليار دولار في نهاية 2018،ثم 79.7 مليار دولار بنهاية 2019 على ان تبلغ 76.2 مليار دولار خلال عام 2020 [1].

الجدول رقم: (03-18) تطور احتياطي العملة الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
اجمالى العملة	130	180.2	190.07	194.0	190.2

المصدر: عبد العزيز طيبة، **فعليات بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال 2000-2010** ، الاكادمية للدراسة الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية ، الشلف، العدد 12 ، جوان 2014 .

نلاحظ من خلال الجدول تزايد مستمر في احتياطي العملة الأجنبية خلال 2010-2013 وهذا راجع الى تعزيز الملائمة المالية ودعم المركز المالي للجزائر، أما في سنة 2014 فقد تراجع قليلا هذا الاحتياطي من العملة الأجنبية والسبب الرئيسي يعود الى اسعار النفط الذي تعتمد عليه الدولة كل الاعتماد في تسيير نشاطها الاقتصادي

[1] كريمة قودري، **الاستثمارالاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2011، ص: 73.

المطلب الثالث: الأثر على المديونية – الاستثمارات الأجنبية

الفرع الأول: الأثر على المديونية

يقصد بالمديونية هو الدين الذي تحصل عليه الدولة من الدول أو المصارف الأجنبية،أو من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي .وهناك عدة أسباب ساهمت في إنشاء وتفاقم أزمة المديونية الخارجية الجزائرية أهمها:

1-تقلبات قطاع المحروقات .

2- ضخامة الجهود البشرية .

3- غياب السياسة السلمية للإقراض .

وقد أثرت هذه المديونية على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات وكذلك الاحتياطات من العملة الصعبة [1].

الجدول رقم :(03-19) يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1994-2007) الوحدة مليار دولار

السنوات	إجمالي الدين
1994	29.48
1995	31.57
1996	33.65
1997	31.22
1998	30.47
1999	28.31
2000	25.26
2001	22.57
2002	22.64
2003	23.35
2004	21.82
2005	16.4
2006	15.5
2007	5.573

المصدر: بنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ تطور المديونية الخارجية وارتفاع حجم الديون بشكل ملحوظ .

[1] ضياء مجدي الموسوي، **اللازمة الاقتصادية العالمية 1986-، 1989** دار الهدى للطباعة والنشر ، عين مليلة ، ص ص: 42-43 .

الفرع الثاني : الأثر على الاستثمارات الأجنبية

الاستثمار الأجنبي هو عبارة على امتلاك احد الأفراد أو المؤسسات في دولة ما لأصول مؤسسة أو مؤسسات تعمل في دولة أخرى،وينقسم الاستثمار الأجنبي الى نوعين الأول الاستثمار الأجنبي المباشر وهو يعني تحركات رؤوس الأموال الدولية لإنشاء أو تطوير شركات أجنبية والثاني استثمار أجنبي غير مباشر وهو استثمار بامتلاك الأسهم والسندات .

بما ان القطاع النفطي يعتبر القلب النابض للاقتصاد الوطني، ومن اجل تطوير هذا القطاع بهدف زيادة تكثيف الإنتاج النفطي، قامت السلطات العمومية الجزائرية بضخ رؤوس أموال كبيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير، الإنتاج، الصيانة لإحلال النفط المنتج والمحافظة على سلامة الآبار، لعبت فيها الإيرادات النفطية الدور الفعال في تمويلها، بحيث بلغ الإنفاق الاستثماري في القطاع النفطي مابين 2010-2012 نصف ما كانت تستمده البلاد من هذا النفط نفسه .

أما الفترة الممتدة بين 2014-2016 فقد شهدت انخفاض في حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع،وهذا بسبب الانهيار الكبير الذي أصاب اسعار النفط خلال هذه الفترة وما خلفته من أثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري

اضطرت الجزائر الى تقليص الاستيراد وكلن انعكس ذلك سلبا على الاستثمارات، وذلك بشان اغلب المشاريع المخططة صاعدا .المشاريع التي يصعب تأجيلها،أما المشاريع الجديدة فكان يتم اختيارها حسب أهميتها في تقليص الواردات والمشاريع الموجعة للمورد المستهلكة، وبالتالي يؤدي ذلك الى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبية[1].

الجدول رقم : (03-20)يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2008-2016) الوحدة مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تدفق الاستثمار	2646	2761	2291	1662	1795	1081	1191	438	305

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

نلاحظ من خلال الجدول تراجع في الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بشكل مستمر نتيجة نقص الاهتمام الدولة بالاستثمارات الأجنبية وذلك بسبب نقص في العوائد المالية والتي بدورها سببها تراجع الإيرادات النفطية .

[1] ضياء مجدي الموسوي، نفس المرجع السابق، ص: 41.

المبحث الثالث :التوجهات الجديدة للتجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية الحلقة المركزية في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، وهي تساهم في تنمية القدرات الإنتاجية وتوسيع فرص النجاح والتطور وانسياب عوامل الإنتاج بين الدول ، فالتجارة الخارجية اليوم لها تأثير كبير على اقتصاديات جميع الدول من خلال تطور قطاع الصادرات والواردات وزيادة الانفتاح الاقتصادي العالمي ومحاولتا يجاد حلول الجديدة للتطوير وتنويع التجارة الخارجية .

عمدت الجزائر غداة الاستقلال الى تبني فكرة الرقابة على التجارة الخارجية .ولتامين هذه الرقابة اعتمدت الدولة الآليات التالية .

المطلب الأول :مراجعة الرسوم الجمركية

الرسوم الجمركية (التعريفة الجمركية) هي عبارة عن ضرائب تفرض على السلع التي تستوردها دولة من أخرى، وتستخدم عدة دول الرسوم الجمركية لحماية صناعتها من المنافسة الأجنبية ، وتوفر الرسوم الجمركية عن طريق رفع اسعار السلع المستوردة وهكذا فان الرسوم الجمركية تشجع المنشات المحلية على زيادة إنتاجها،ويضطر المستهلكون لد فع اسعار أعلى إذا رغبوا في السلع المستوردة .

والرسوم الجمركية على الصادرات تستخدم أحيانا في بعض الدول لزيادة الإيرادات الحكومية .

الجزائر ترفع الرسوم الجمركية لتقليص فاتورة الواردات حيث وسعت الحكومة الجزائرية في قائمة السلع والمنتجات المستوردة التي تخضع الى الضريبة على المستهلك الداخلي المقدرة بين 30 و60 بالمئة من قيمة المنتج، وذلك لتقليص فاتورة الواردات ورفع العائدات النفطية.

حيث انشات الرسوم الجمركية بموجب المرسوم المؤرخ في 1963/10/28 والذي وضع نظام جمركي خاص بالواردات .

دفعت الأزمة التي تمر بها الجزائر، الحكومة الى مراجعة حساباتها وتعديل خطتها الخماسية (2015-2019) والتي رصدت له أكثر من 260 مليار دولار، وذلك لامتصاص الضربات التي خلفتها تراجع إيرادات البلاد من النفط حيث صادقت الحكومة الجزائرية على(نموذج اقتصادي جديد) يطبق حتى عام 2020 يركز على إصلاح النظام الضريبي لتحقيق مزيد من الإيرادات المالية عن طريق توسيع التحصيل الضريبي وتقليص الاعتماد على صادرات النفط والطاقة من خلال تشجيع الاستثمارات [1].

[1] https://wwwa/memoir economy/2018/05/18 12:00

المطلب الثاني :تراخيص الاستيراد ونضام الحصص

تراخيص الاستيراد هي تصريح تصدر من قبل سلطة حكومية لمستورد تسمح له بموجبها بجلب كميات محددة من البضائع والسلع معينة،لا يمكن استيرادها الا بمثل هذه الرخصة،تسمح رخصة الاستيراد التأكد من استفاء متطلبات ماقبل الموافقة وكذلك متطلبات الصحة والسلامة الإجبارية كما تسمح الرخصة بضبط ومراقبة حركة التجارة عبر الحدود الوطنية [1].

نظام الحصص هو نظام تقوم الدولة بمقتضاه بفرض حصص كمية على الواردات التي يتم استيرادها من الخارج، أي حد أقصى على الكمية المستوردة من الواردات من سلعة محددة .

عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا ومكملا بما يعرف بتراخيص الاستيراد .ويحصل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع الا بعد الحصول على ترخيص إذن مسبق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من ساعة معينة دون الإعلان عنها، وقد يستعمل أيضا لحماية الإنتاج المحلي من الواردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها قد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط أو قد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة، وقد تعتمد الدولة الى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد وتعويض الخسائر الناتجة عن تراجع الإيرادات [2].

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار، **الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)** ، دار المسيرة ، ط 2، 2010، عمان الأردن، ص: 278

[2] زينب حسن عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص: 292

المطلب الثالث : توازن المؤشرات الخارجية (الميزان التجاري – سعر الصرف)

يقال عادة ان أي دولة لاستطيع ان تحتفظ على الدوام بالاستقرار وتوازن ميزان المدفوعات الى إذا حققت توازن في المؤشرات الخارجية لها ، إذا كانت أسعارها في الدخل متماشية مع الأسعار العالمية فإنها تحقق التوازن والاستقرار ، فإذا لم تكن كذلك فانه يتعين عليها ان تحدث تضخما أو انكماش داخل الدولة ،أو ترفع أو تخفض من قيمة عملياتها التجارية أو تضع القيود اللازمة على الصرف الأجنبي .

وقد كان الحل الذي تتبعه الدول النفطية والتي من بينها الجزائر ، قد يعود اختلال الميزان التجاري إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية للدولة والأسعار الخارجية، فارتفاع وانخفاض الأسعار الداخلية عن مستوى الأسعار الخارجية يؤدي إلى وجود فائض أو عجز في الميزان التجاري . (أيا كان سبب الاختلال المتصل بالأسعار فإنه يمكن علاجه بتعديل سعر الصرف حيث يتناسب مع العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية...).لدى تحاول الدولة جاهدة لتحقيق التوازن في الميزان التجاري[1] .

[1] سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، ط 2 ،1993ص: 365.

خلاصة الفصل

نستخلص من هذا الفصل ان التجارة الخارجية للجزائر في تطور بعد وضع اتجاهات جديدة لمعالجة الخلل الذي وقع على مؤشراتها وذلك بعد تراجع الإيرادات النفطية .

النفط الذي كانت تعتبره المصدر الوحيد لإراداتها المالية والذي وقع في حالة تذبذبات والذي وقفت عنده الحكومة الجزائرية خلل في المؤشرات الداخلية وعدم الاستقرار مما جعلها تبحث عن طرق أخرى لتنويع الصادرات ووضع ضوابط تحكم الواردات

تمهيد

كان الهدف من وراء هذا البحث هو محاولة التعرف على الإيرادات النفطية وواقع التجارة الخارجية الجزائرية وما مدى مساهمتها في تحقيق التوازن في مؤشراتها ، ويعتبر النفط أهم سلعة في السوق العالمية حاليا ،حيث يتميز بعدم ثبات أسعاره مما يؤثر على سياسات الدول المصدرة منها والمستوردة ،خاصة المنتجة منها ،مما يجعل بعضها يبحث عن مصادر جديدة لإيراداته عن طريق تنويع مصادر الدخل ،وتعمل التجارة الخارجية على التقليل من المخاطر الناجمة عن تذبذبات اسعار النفط خاصة الدول الريعية التي من بينها الجزائر.

والجزائر هي الأخرى بما تحتويه من خيرات طبيعية وثروات باطنية وإمكانيات بشرية، ولكن وللآسف تبقي والى يومنا هذا تعاني من اختلالات هيكلية جمة .تهدد استقرار الاقتصادي لها ولعل ابرز الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هو مشكلة التبعية للقطاع النفطي للحد الذي صارت تتوقف فيه معظم المؤشرات الاقتصادية بتغير السوق النفطي، وعليه حاولنا من خلال فصول بحثنا المختلفة التوصل إلى مجموعة من الفرضيات والتي على أساسها يمطن تقديم جملة من النتائج والتوصيات التي نعتقد أنها مفيدة في تفعيل دور التنويع الاقتصادي لتقليل من مخاطر تذبذبات أسعار النفط العالمية، وفي الأخير قمنا بتقديم آفاق الدراسة.

اختبار الفرضيات :

وتبعا لمل تما ذكره فان اختبار الفرضيات هو على النحو التالي :

الفرضية الأولى :فقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية اذ ان النفط هو سائل مكون من خلائط معقدة ، وهو أيضا مادة بسيطة و مادة الهيدرو كربونات السائلة ويطلق عليها النفط الخام، بالإضافة الى المكانة الهامة التي يحتلها النفط في الجزائر هي تطور قطاع الطاقة والصناعة والزراعة فهو مصدر لتوليد الطاقة ، بالإضافة الى كون النفط مصدرا أساسيا لدخل الدولة وعوائدها .

الفرضية الثانية :أثبتت الدراسة صحة الفرضية فالإيرادات النفطية لها دور كبير في الاقتصاد الوطني من خلال دراستنا لتطور الإيرادات النفطية في الجزائر يتضح ان الدولة تعتمد وبشكل كبير ومباشر على الإيرادات النفطية باعتبارها احد أهم العوائد المالية للدولة والمصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة .

الفرضية الثالثة :فقد تم تأكيدها من خلال معرفة واقع التجارة الخارجية في الجزائر واهم التوجهات التي طرأت عليها خلال فترة الدراسة .

الفرضية الرابعة :فقد تم تأكيدها وعرضها وتبين ان تراجع الإيرادات النفطية جعل الدولة الجزائرية تبحث عن حلول وتوجهات جديدة للقيام بتجارتها الخارجية والتي من بينها مراجعة الرسوم الجمركية وتراخيص الاستيراد ونظام الحصص لصادرات وواردات الدولة ومحاولة توازن المؤشرات الخارجية لها .

النتائج :

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا الى النتائج التالية :

1-لقد اكتسب النفط أهمية كبيرة عن غيره من مصادر الطاقة وذلك على المستوى العالمي، مما أهله الى ان يصبح سلعة إستراتيجية هامة متداولة عالميا وهذا نظرا للخصائص التي يمتاز بها .

2- منذ ظهور السلعة النفطية في عالم التجارة ، أصبحت مسعى وهدف الدولة كونها رمز للقوة الاقتصادية ، مما جعلها عرضة للعديد من التقلبات .

3- من أسباب تراجع الإيرادات النفطية سيطرة الدول الصناعية على المخزون النفطي وأيضا تراجع الدول المنتجة للنفط بسبب تراجع الإنتاج والاحتياطي النفطي، ومن أسباب التراجع أيضا تذبذب اسعار النفط في الأسواق النفطية .

4- يتأثر الاقتصاد الوطني بتراجع الإيرادات النفطية في انه الاقتصاد الوطني اقل تنوعا في الصادرات فهو يعتمد على تصدير سلعة واحدة وهي النفط ويؤدي ذلك الى خسائر كبيرة في الأرصدة المالية ،عجز في الحسابات الخارجية ،انخفاض في إيرادات تصدير النفط .كما تتأثر التجارة الخارجية بتراجع الإيرادات النفطية في انها يحدث اثر كبير على مؤشراتها والتي من بينها تأثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ،سعر الصرف والاحتياطي من العملة الصعبة ،المديونية والاستثمارات الأجنبية .

5-سعت الدولة جاهدة من اجل وضع إجراءات جديدة للتجارة الخارجية للتغلب على تراجع الإيرادات النفطية وفي مقدمتها تنويع الصادرات خارج المحروقات و إعادة وضع خطط وقوانين تضبط بها السلع المستوردة للتقليل من الاستيراد خاصة السلع المتوفرة محليا وضع رسوم جمر وكية ،محاولة الاستقرار وتوازن المؤشرات الخارجية للدولة .

التوصيات والاقتراحات :

بعد الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات ندرجها فيما يلي:

1- ينبغي على الجزائر تنوع اقتصادها خارج المحروقات خاصة القاع النفطي ، والتنويع في قطاع الصناعة والزراعة.

2- الاهتمام بقطاعي الخدمات والسياحة باعتبارهما يلعبان دورا مهما في تنويع صادرات البلد غير النفطية وخلق مناصب شغل و مشاريع استثمارية، التي قد تكون خليفة النفط باعتباره ثروة زائلة .

3- التنويع في استخدام العوائد النفطية ، وذلك عن طريق البحث عن خطة وطنية إستراتيجية تعتمد فيها السلطات العمومية الجزائرية على خبرات أجنبية في هذا المجال، وهذا من اجل تدارك نصيب الأجيال القادمة من الثروة النابضة .

5- بناء اقتصاد جزائري قوي تأهبا لمرحلة مابعد النفط بطريقة فعالة .

آفاق الدراسة :

رغم طرحنا لكل عناصر الخطة المرسومة لهذا البحث، إلا أنه تبقى بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة لكي تفتح أبواب وآفاق للبحث العلمي، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال بعض الإشكاليات التي نراها جديرة بأن تكون لأبحاث مستقبلية:

1-واقع القطاع النفطي في الجزائر التحديات المستقبلية بعد نضوب النفط .

2- مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري .

3-دور العوائد النفطية في تطوير الاقتصاد .

أولا : الكتب

1. بلال بوجمعة وآخرون ، تطوير التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2001-2012).

2.، حافظ برجاس ،محمد المجذوب ،الصراع الدولي على النفط العربي ،دار النشر بيسان ،بيروت لبنان، ط1 2000.

3.حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية ،مكتبة زهراء الشرق مصر،1996 .

4.زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2004 .

5.سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط ،دار الكتب الوطنية ،طرابلس، ليبيا ،ط1 ،1999 .

6.سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية.

7. دار الهدى للطباعة والنشر. عين – ضياء مجدي الموسوي، اللازمة الاقتصادية العالمية 1986-1989 دار الهدى للطباعة والنشر ، عين مليلة .

8. علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي(نظريات وسياسات)، دار المسيرة ، ط2 ، 2010 عمان الأردن.

9.مجدي محمود شهاب ، سوري عدلي ناشز، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي، الحقوقية ، بيروت،2006 .

10.محمد احمد السريتي ، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ،2009 .

11.محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999

12.موسى سعد وآخرون ،التجارة الخارجية ،ط1 ، عمان ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،2001

ثانيا : الرسائل و الأطروحات الجامعية

13.أمينة عتو ، انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر (1996-2012)، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكادمي علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010-2013 .

14.بلقلة براهيم ،آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي،– –الشلف، 2008، 2009.

15.بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية : دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2 ،2015-2016.

16.بوبكر هنيدة، انعكاس معالجة النفط الخام على الواقع البيئي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة2012 -2013.

17.بوفليح نبيل، اثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برامج دعم الإنعاش الاقتصادي -2004/2001- المطبق في الجزائر،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف .

18.بيطام ريمة ، اسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم -التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2014- 2015.

19.حمادي نعيمة ، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة(1986-2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 2008-2009 .

20.وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي واستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2012

21.خميسة عقابي، النفط العلاقات الأمريكية_ العربية دراسة حالة الجزائر (1990-2014) مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، محمد خيضر بسكرة ،2014-2015.

22.دخلي عبد الرحمان ، اثر تذبذب اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ، رسالة ماجستير تخصص : علوم مالية ، جامعة يحي فارس المدية ، الجزائر 2014-2015.

23.زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لاستكمل متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير المؤسسات، تخصص المالية الدولية ،جامعة بوبكر بالقايد، تلمسان، 2010-2011.

24.علي دبية ،تأثير الشريكات النفطية العالمية على أسعار النفط (2001-2011)، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي ، اقتصاد وتسيير بترولي قاصدي مرباح ، ورقلة.

25.عبد المجيد عثماني، اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2011) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.

26. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي واستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات– دراسة حالة الجزائر– ، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2012-2013.

27. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر ، مصر ،السعودية –دراسة مقارنة 1990-2010– أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 ،2013-2014.

28.عيسى مقليد ،قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة ،الجزائر ،2008

29.موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان ، السنة 2009-2010.

30.قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي .الشلف، 2008-2009

31.كريمة قودري، الاستثمارالاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص، مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان،2011 .

32.السعيد رويجع ،التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009) ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، قاصدي مرباح ورقلة.

33.مشدن وهيبة ، اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003 .جامعة الجزائر، 2004-2005.

ثالثا : المجلات

34.جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، مقالة منشورة في مجلة الباحث جامعة ورقلة ، العدد 11 ، سنة2012

رابعا : المؤتمرات و الملتقيات

35.أمينة مخلفي ،محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط) ،جزء1 ،2013-2014.

36. مريم شطيبي محمود ،انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، مداخلة 14 ماي 2015.

37.حربي محمد عريقات، " مبادئ الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي التجارة الخارجية " ، كلية عمان الأردن. 1997 .

38. عزيزة بن سمينة، ليندة رزقي،تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على التجارة الخارجية للجزائر في ظل تذبذبات اسعار البترول خلال الفترة2004 - 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة الجزائر.

39 موري سمية، بلحاج فراج، اثر تذبذب في اسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر مقاربة– تحليلية وقياسية– ،جامعة بشار ،الجزائر .

40. قصي عبد الكريم إبراهيم ، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية– النفط السوري نموذجا– ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ،2010 .

41. علة مراد، دراسة تقلبات اسعار النفط وأثارها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر(2000–2014) ،جامعة زيان عاشور بالجلفة ،الجزائر ، يناير2017 .

خامسا : المواقع الالكترونية

42. https://wwwa/memoir economy/2018/05/18 12:00 -13
43. www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/ 04/05/2018 -20 :38